



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية و المحاسبية

العنوان:

فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية

(دراسة حالة مؤسسة مطاحن التاج الذهبي)

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر في علوم المالية والمحاسبية

تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

د. بن عمر محمد البشير

إعداد الطالبات:

• بوعقال إبتسام.

• بوحنية خولة.

• داودي سلسبيل.

• زهري أميرة.

لجنة المناقشة

الأستاذ	الرتبة	الصفة	المؤسسة الاصلية
بن عمر محمد البشير	دكتور	مشرفا ومقرار	جامعة الشهيد حمه لخضر
مايدة محمد فيصل	دكتور	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر
عيشوش محمد الحافظ	دكتور	مناقشا	جامعة الشهيد حمه لخضر

الموسم الجامعي: 2021/2020

الاهداء:

احمد الله عز وجل على منه وعونه لإتمام هذا العمل المتواضع.

اهدي ثمرة جهدي هذا الى التي أنارت دعواتها دربي والتي الجنة تحت أقدامها، "أمي" حفظها الله ورعاها وأطال في عمرها.

الى من كان سبب في وجودي الذي علمني الصبر والإصرار على النجاح وأغرقني بدعوته "أبي" حفظه الله وأطال عمره.

والى ركانز بيتنا وأحبة قلبي أخوتي وأخواتي الأعزاء وأختص بالذكر اخي "عثمان" الذي لا طالما كان خير رفيق لي.

الى من جمعني بهم القدر وكانوا خير سند لي طيلة مشوراي الجامعي

الى أبي الثاني "عطا لله الجباري"، حفظه الله وأطال في عمره

الى رجلا كل كلمة شكر فيه لا تكفي على ما قدمه لي من عون ومساندة

دون انتظار "علي مسعي"

الى من لا طالما قدم لي يد المساعدة وكان

خير مرشد لي "لزهري بيكي".

الى من وزرعوا فيا التفاؤل لي في أصعب اللحظات مني كل الشكر والتقدير: "عمي خليفة"، "حميد"، "تيتو"، "عمو أحمد"، "يوسف"، "علي الزين"،

الى من ساندتني في حلمي الى رفيقة عمري "يوسف لويضة".

الى من تقاسمت معها عناء الغرفة خمس سنوات صديقتي وأختي "صحراوي فاطمة الزهراء".

ابتسام بو عقال



إهداء

شكر لله عز وجل الذي منحنا العقل وأنعم علينا بالعلم وألهمنا الصبر والثبات ويسر لنا دربنا وقد وفقنا في إتمام هذا العمل المتواضع.

ولأن شكر الناس من شكر الله أهدي عملي هذا إلى:

من جعل الجنة تحت أقدامها، والتي تعبت لي أجلي وسهرت الليالي، إلى ينبوع الحب والحنان التي ينحني القلم لذكرها أمي " سعيدة بن حامد " أطال الله في عمرها.

إلى ستر وعوني وصاحب الفضل في تربتي أبي الغالي " عبد الكريم " رحمه الله وأسكنه فسيح جناته وجعله في الفردوس الأعلى.

إلى أختي سهام وأخواتي عبد الحليم وعبد الرزاق و عماد الدين ومحمد بشير... كل باسمه.

إلى أهلي وأقاربي الذين شاركوني فرحتي حت بدعاء وإلى أصدقائي فائزة، أية، دعاء، إزدهار، رحاب ، إنتصار، خولة، بثينة، سارة، حليلة، هاجر، كريمة، أسماء، ابتسام، ياسمين، صبرينة..... الخ

إلى كل من سعتة ذاكرتي ولم تسعه مذكرتي.

خولة بوحنية



الاهداء:

الحمد لله الذي علم بالقلم علم الانسان ما لم يعلم خلقه من عدم ونصلي
ونسلم على قدوتنا في العلم والعمل محمد (ص) وبعد:

أهدي ثمرة هذا الجهد الى اعز ما أملك في هذه الدنيا والى منبع العطف
والحنان أُمي الغالية

والى من تعب وكد من أجلي السنين الطوال ومن زرع في قلبي حب العلم
وأوصلني الى هذا المقام أبي الغالي

كما أهدي هذا العمل الى كل اخوتي والى زملائي .

سلسبيل داودي

اهداء

بسمك الله ابتداءً كلامي وعلى نبينا و سيدنا محمد عليه الصلاة والسلام .

احمد الله واشكره بعدد قطرات المطر و عدد حبات الرمل و احمد الله وشكره على ما عطاني وعلى ما هداني فلولا فضل الله ماكنت بينكم هنا بين رواد العلم و المعرفة وماكنت لأصل الى هذه المرحلة الدراسية والعلمية .

ومن بعد فضل الله الذي اكرمني بهذا العلم فلم ييخل عليا من رزقه ايضا فقد اكرمني و رزقني بوالدين جعلهما تاجا فوق رأسي و رضاها طريقي و نهجي فلا طالما كان سندا لي في مشواري الدراسي فكانت دعواتهم و كلماتهم الطيبة بلسما لقلبي و غذاء لعقلي فمهما قلت فيهما ومهما شكرتهما لن أوفيها حقهما فرزقني يا رب رضاها و رحمهما كما ربياني صغيرا .

الى منبع قوتي و الهامي الى الامل الذي لا ينتهي الى منا تقسمت معهم ادق تفاصيل الحياة حلوها ومرها اخوتي و أخواتي الغاليين على قلبي و منارة دربي كلن بسمه (سمير ، عبد الصمد ، عبد الواحد ، نسيم ، مدينة ، عبد النور ، محمد الهادي ، وناسه) .

ولكن اود أن أختص بذكر أخي الاكبر قرة عيني وتاج رأسي فلطالما كان أكبر دعم وسند لي في هذه الحياة كلمت أخ لا تكفيك ولا توفيك حقك فأنت كنت حقا أبا و حتى أما فأنت الكتف الذي ابكيه حين احزن و أنت الحزن الذي ازكيه حين افرح فأنت مبدئي و مرجعي فكلما الشكر لا لن توفيك حقك .

حين افكر بشكرك تضيع مني كلماتي و تستحي حروفي لأنها مهما تجمعت و تشكلت لن تقدر عظمة وجودكي في حياتي فأنتي البسمة التي عندما أراها انسى همومي و أحزاني و أنتي النصيحة حين تتقنت افكاري والامل حين تخيب أمالي أنتي السند حين تضعف وصالي جدتي الاقرب من قلبي الى ادامك الله بحفظه ورعايته .

زهري أميرة

كلمة شكر وعرفان

قالى الله تعالى: " ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين"

النمل الآية-19-

نحمد الله عز وجل الذي ألهمنا الصبر والثبات، وأمدنا بالقوة والعزم على مواصلة مشوارنا الدراسي وتوفيقه لنا على إنجاز هذا العمل، فنحمدك اللهم ونشكرك على نعمتك وفضلك ونسألك البر والتقوى ومن العمل ما ترضى، وسلام على حبيبه وخليفه الأمين عليه الصلاة والسلام.

نتقدم جزيل الشكر للأستاذ المشرف الدكتور "بن عمر محمد البشير" نسأل الله أن يجزيه عنا كل خير والدكتور "سالمي محمد الدينوري" الذي يبخل علينا بإرشاده ونصائحه وتوجيهاته.

كما نتقدم إلى الأخت "رحاب مولاي" التي ساعدتنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أسرة مطاحن مؤسسة التاج الذهبي.

فشكر لكل هؤلاء وكل من مد لنا يد العون لإنجاز هذا العمل نسأل الله عز وجل أن تحفظهم جميعا.

جزاكم الله كل خير

ملخص:

هدفت هذه الدراسة الى ابراز فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاقتصادية، المتمثلة في مطاحن التاج الذهبي بكونين خلال الفترة ما بين (2018-2019)، معتمدين على منهج التحليل الوصفي في الجانب النظري، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي بواسطة القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث تم تقييم الأداء المالي لمطاحن التاج الذهبي باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية، وجدنا أنها لم تحقق توازن مالي سليم ما يدل على أن استخداماتها لم تغطي مواردها، وهي غير مستقلة ماليا مما قد يعرض مؤسسة مطاحن التاج الذهبي للخطر في المستقبل.

الكلمات المفتاحية: التحليل المالي، القوائم المالية، النسب المالية ، الأداء المالي.

:Summary

This study aimed highlight the effectiveness of financial analysis 'in evaluating the financial performance of an economic institution Represented by the golden crown Mills in konin during the period between(2018-2019), Relying on the descriptive analysis method in the theoretical aspect, and a case study approach in the practical aspect through the financial statements represented by the budget and the table of accounts for the results, where the financial performance of the golden crown Mills was evaluated using financial balance indicators and financial ratios, where we found that it did not achieve a sound financial balance, and this indicates that its uses did not cover its resources, and it not financially independent, which may endanger the golden crown Mills corporation in the future.

Keywords: financial analysis; financial statements; financial ratios; financial performance.

1/ فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
/	إهداءات
/	كلمة الشكر
I	الملخص
II	قائمة المحتويات
V	قائمة الجداول والأشكال
VI	قائمة الملاحق
أ	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للتحليل المالي	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: ماهية التحليل المالي
03	المطلب الأول: لمحة التاريخية ومفهوم التحليل المالي
06	المطلب الثاني: أهمية و أهداف التحليل المالي
07	المطلب الثالث: وظائف ومصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي
11	المبحث الثاني: أنواع وأدوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه
11	المطلب الأول: أنواع التحليل المالي

16	المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي
20	المطلب الثالث: الأطراف المستفيدة من التحليل المالي
23	المبحث الثالث: التحليل المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي
23	المطلب الأول: رأس المال العامل
26	المطلب الثاني: إحتياجات رأس المال العامل
27	المطلب الثالث: الخزينة
29	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: عموميات حول تقييم الأداء المالي ودراسة تطبيقية للمؤسسة	
31	تمهيد
32	المبحث الأول: تقديم عام لتقييم الأداء المالي
32	المطلب الأول: مفهوم وأهمية تقييم الأداء المالي
35	المطلب الثاني: أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي
39	المطلب الثالث: دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي
46	المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي
46	المطلب الأول: تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي
47	المطلب الثاني: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالي
54	المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية

55	المبحث الثالث: : دراسة حالة مطاحن مؤسسة التاج الذهبي
55	المطلب الأول: المطلب الاول: ماهية المؤسسة
57	المطلب الثاني: مهام الشركة وأهدافها
61	المطلب الثالث: دراسة تطبيقية للوضعية المالية لمؤسسة التاج الذهبي
80	خلاصة الفصل
82	الخاتمة العامة
86	قائمة المراجع
94	الملاحق

1/ قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الميزانية المالية المختصرة	
02	الميزانية المالية لسنة 2018	62
03	الميزانية المالية لسنة 2019	63
04	الميزانية المالية الأصول لسنتي 2018-2019	64
05	الميزانية المالية الخصوم لسنتي 2018-2019	64
06	دراسة الأرصدة الوسيطة للتسيير	65-66
07	حساب نسبة التمويل الدائم	67
08	حساب نسبة التمويل الذاتي	68
09	حساب نسبة الاستقلالية المالية	68
10	حساب نسبة قابلية السداد	69
11	حساب السيولة العامة	69
12	حساب السيولة المختصرة	70
13	حساب السيولة الفورية	70
14	حساب مردودية الأموال الخاصة	71
15	حساب مردودية النشاط	71
16	حساب معدل دوران مجموع الأصول	72
17	حساب معدل دوران مجموع الخصوم	72
18	حساب معدل دوران الأصول الثابتة	73
19	حساب معدل دوران الأصول المتداولة	73
20	حساب نسبة هيكلية الأصول	74
21	حساب نسبة هيكلية الأموال الدائمة	75
22	حساب نسبة هيكلية ديون طويلة الأجل	75
23	حساب نسبة هيكلية ديون قصيرة الأجل	76
24	حساب رأس المال العامل الدائم	76

77	حساب رأس المال العامل الخاص	25
78	حساب رأس المال العامل الإجمالي	26
78	حساب رأس المال العامل الأجنبي	27
79	حساب احتياجات في رأس المال العامل	28
79	حساب الخزينة	29

2/ قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار	9
02	أنواع التحليل المالي	15
03	خطوات تقييم الأداء المالي	38
04	أهم النسب المالية	48
05	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	58

/قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	ميزانية الأصول 2018 - 2019	90
02	ميزانية الخصوم 2018 - 2019	91
03	جدول حسابات النتائج 2018 - 2019	92

مقدمة

مقدمة:

يعد التحليل المالي من أهم الوسائل التي يمكن من خلالها تحديد و تقييم البدائل المختلفة و ذلك بتمكين الإدارة من استغلال الفرص المتاحة و تجنب التهديدات التي تواجهها و

لذلك تأثر مباشرة في خيارات المؤسسة. و كما يعتبر التحليل المالي من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي، أو أي طرف آخر له مصلحة ، و لا تقتصر أهمية التحليل المالي على إدارة الشركة وحدها، بل تتعدى ذلك إلى مساهميتها و دائئيتها، لما لهم من مصالح تتطلب الحصول على أدق المعلومات عن المؤسسة و مدى سلامة مركزها المالي، الأمر الذي لا يمكن الوصول إليه إلا من خلال استعمال أدوات تحليلية مناسبة من قبل محللين قادرين على التعامل مع المعلومات المتاحة، و مدى ترابطها، و الأهمية النسبية لكل بند من بنودها. حيث أن التحليل المالي يؤثر على عملية تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وأصبح أمراً ضرورياً ومن ثم أصبح إلزاماً على المدير المالي إجراء تحليل للقوائم المالية التي تحوي على عددا ضخماً من الأرقام التي تجمع يومياً في الدفاتر المحاسبية بحيث يجب عليه دراسة وتحليل وتفسير هذه الأرقام حتى يتمكن من معرفة الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة، والاستفادة منها في اتخاذ القرارات الإدارية اللازمة وهذا طبعاً ما يسعى التحليل المالي للوصول إليه.

• طرح الإشكالية:

وعلى ضوء ما سبق تتضح معالم إشكالية هذا البحث و التي يمكن صياغتها في السؤال التالي:

" إلى أي مدى تؤدي فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية؟"

لمعالجة هذه الإشكالية تمت الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

_ ما المقصود بالتحليل المالي؟

_ ما هي أدوات التحليل المالي التي تعتمد عليها المؤسسة الاقتصادية في التقييم المالي؟

_ كيف يتم تقييم الأداء المالي للمؤسسة للاقتصاد

- فيما تتمثل مؤشرات المالية التي يعتبرها المحلل المالي من أهم الأدوات المساعدة في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية؟

• **فرضيات الدراسة:**

و للإجابة على التساؤلات السابقة تمكنا من إبراز مجموعة من الفرضيات التي إعتدنا عليها في دراستنا والتي تتمثل في:

- التحليل المالي هو الركيزة الأساسية لبقاء المؤسسة و تطورها.

- تتمثل ادوات التحليل المالي التي يستخدمها في القوائم المالية و النسب المالية و تحليل جدول تدفقات الخزينة.

- يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة بتحديد نقاط القوة و الضعف بالإعتماد على المعلومات الخاصة بالمؤسسة.

• **أهمية وأهداف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

- إبراز أهمية التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء .

- الحصول على أكبر قدر ممكن من المعارف النظرية المكتسبة وإسقاطها على الحالة التطبيقية.

- أهمية تقييم الأداء المالي في استخدام أدوات التحليل المالي والتي تكمن في إظهار نقاط القوة و الضعف لتساعد متخذ القرار في أخذ القرارات الصحيحة.

• **أسباب إختيار الموضوع:**

أسباب موضوعية:

تتعلق بالموضوع ذاته وهي:

- الرغبة بالإتتمام لمتزايد من طرف المؤسسات بالتحليل المالي لأهميته وفعاليتها في تقييم أداء المؤسسة.

- أهمية التحليل المالي داخل المؤسسة.

الأسباب الذاتية:

فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

-إمكانية البحث في هذا الموضوع وقدرة الوصول للمعلومات الخاصة به من خلال وفرة المراجع.

•المنهج المتبع:

إعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي و المنهج التحليلي، حيث إستعملنا المنهج الوصفي في الجانب النظري للدراسة ووصف مختلف المعلومات المتعلقة بالموضوع، أم من خلال التعمق في الموضوع من خلال الزيارة الميدانية للمؤسسة محل الدراسة، وكذا تحليل الميزانية، وجدول حسابات النتائج.

•محدود الدراسة:

-البعد المكاني: لقد تمت الدراسة في مؤسسة التاج الذهبي مقرها ولاية الوادي كوينين.

-البعد الزمني: تم الإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف المؤسسة في الفترة الممتدة بين (2019-2020).

•الدراسات السابقة:

إن الغرض الأساسي من الغرض الأساسي من التعرض للدراسات السابقة هو الوقوف على أهم الدراسات النظرية والتطبيقية ذات العلاقة بموضوع البحث ومعرفة أهم النتائج التي توصلت إليها، والتي يمكن الاستفادة منها لمعالجة موضوع الدراسة من جوانبه المختلفة، ومن بين الدراسات السابقة نذكر منها ما يلي:

- دراسة صارة قدوري 2015 دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في مذكرة ماجستير، تمت دراسة حالة في مؤسسة التسوية وأشغال الطرق بورقلة خلال الفترة 2012-2014 وتمحورت الإشكالية في ما مدى مساهمة أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟ تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال دراسة حالة مؤسسة جزائرية، من أهم ما توصلت عليه الدراسة أن استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف من خلاله يستطيع متخذ القرار إتخاذ قراراته باعتماده على هذا التحليل.

-دراسة العمري بشرى وماني حنان 2018 دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة في مذكرة لنيل شهادة ماستر، تمت دراسة حالة في مؤسسة ديوان الترقية والتسيير العقاري بالبويرة خلال سنة 2017-2018 تمحورت الإشكالية في ما مدى مساهمة التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة؟ تهدف هذه الدراسة إلى تعرف على الأداء المالي وأهمية التحليل المالي بالنسبة للمؤسسة مع إبراز أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام أدوات التحليل المالي فتظهر لنا نقاط القوة والضعف التي من خلالها يستطيع متخذ القرار أخذ قراراته الصحيحة.

- دراسة بوشناق زينب وشرقي جهاد 2018 فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية في مذكرة ماستر، تمت دراسة حالة في المؤسسة الوطنية للدهن بالبويرة خلال سنة 2017-2018 دارت إشكالية الموضوع في إلى أي مدى يمكن الاعتماد على التحليل المالي كوسيلة فعالة في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية؟ تهدف الدراسة إلى التعرف على فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية وتحديد مختلف المؤشرات والنسب المالية المستخدمة في عملية التقييم فتظهر لنا أهمية التحليل المالي وأنه أداة فعالة في تقييم أداء المؤسسات.

- دراسة جغام سعاد وبوقرة مسعودة 2018 دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة اقتصادية في مذكرة الماستر، تمت دراسة حالة في تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة للفترة 2014-2016 تمحورت إشكالية ما هو المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية تعاونية الحبوب والخضر الجافة بالمسيلة؟ تهدف الدراسة إلى إظهار دور المؤشرات المالية في عملية تقييم المؤسسة واكتشاف مواطن اختلال التوازن المالي في المؤسسة

بأدوات التحليل المالي تظهر لنا أهمية تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية هي إعطاء صورة صادقة عن المؤسسة للأطراف ذات المصلحة.

• تقسيمات البحث:

معالجة الإشكالية و التساؤلات الفرعية، قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين، فصل للجانب النظري وفصل للجانب التطبيقي، بداية بمقدمة و نهاية بخاتمة شملت تلخيص عام و النتائج و التوصيات التي توصلنا إليها حول الموضوع

الفصل الأول: تقديم عام حول التحليل المالي، حاولنا من خلال هذا الفصل التطرق لدراسة الإطار النظري للتحليل المالي. حاولنا من خلاله دراسة مفاهيم عامة حوله:

- أهداف و أهمية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة، ومدى فعالية التحليل المالي في تحديد الوضعية المالية للمؤسسة.

- أنواع وأدوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.

- التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي.

- الفصل الثاني: من خلال هذا الفصل قمنا بتقديم عام حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة، وكذا التحليل المالي على واقع مؤسسة قمنا في هذا الفصل بالتعريف بالمؤسسة محل الدراسة وتحليل قوائمها المالية، حيث هدفنا من هذا الفصل معرفة مدى دور ومساهمة التحليل المالي في الكشف عن حقيقة الوضعية المالية للمؤسسة.

الفصل الأول:

الإطار النظري للتحليل المالي

تمهيد:

لطالما شكل التحليل المالي حيزا هاما ضمن اهتمام الباحثين والمختصين، شهد هذا المجال تطورات وابتكار الأدوات المالية التحليلية المتعددة والمتنوعة التي تتماشى والتقدم المتنوع في الساحة الاقتصادية بشكل عام، بعد أن ظل التحليل المالي لفترة طويلة حكرا على المتخصصين في ميدان مالية المؤسسات، ولا يمارس إلا من وجهة نظر مالكي رأس المال، وامتد وبصفة تدريجية حتى لمس اهتمام واسع من المستعملين، وقد تبع هذا الإهتمام المتزايد بالتحليل المالي تطورا سريعا للعلوم المالية، هذا الاخير المعبر بمالية المؤسسة ما هو في الواقع إلا تعبير عن الحاجة المتولدة من التغير الذي حدث في مفهوم ومكانة المؤسسة الاقتصادية ضمن. منظومة المجتمع. فمهما كان مجال نشاط المؤسسة، صناعي، تجاري، أو خدمي فالعلوم المالية الآن تعتبر من الفاعلين الأساسيين في مستقبل الاقتصاد الوطني، وهي مجال واسع للمبادرة، ومكان ملائم للتجديد و التطوير. وهذا ما أدى بالتحليل المالي أن يكون موضوع يمكن استعماله من طرف جل المتعاملين مع المؤسسة، المسيرين، الاجراء، المساهمين، البنوك، وكذا الملاك المحتملين.....الخ. ومن هذا المنطلق ينظر الى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم التابع من معرفة والخبرة أكثر كونه عملية مبنية على أسس محددة وانطلاقا من هذه المفاهيم السابقة تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.**المبحث الثاني: أنواع وأدوات التحليل المالي والأطراف المستفيدة منه.****المبحث الثالث: استخدام التحليل المالي بواسطة التوازن المالي.**

المبحث الأول: ماهية التحليل المالي.

إن التحليل المالي هو عبارة عن علم له قواعد ومعايير و أسس يهتم بتجميع البيانات ومعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمؤسسة وإجراء التصنيف اللازم لها ثم إخضاعها لدراسة تفصيلية دقيقة، وإيجاد الرابط والعلاقة فيما بينهما ثم تفسير النتائج التي تم التوصل إليها والبحث عن ذلك لاكتشاف نقاط الضعف والقوة في الخطط والسياسات المالية، بالإضافة الى تقييم أنظمة الرقابة ووضع الحلول والتوصيات اللازمة لذلك في الوقت المناسب.

ومن أجل إثراء هذا الموضوع، في هذا المبحث المعنون ب: ماهية التحليل المالي تطرقنا الى المطالب المقسمة الى ثلاث ، يتضمن المطلب الأول نشأة ومفهوم التحليل المالي أما المطلب الثاني تناولنا أهمية وأهداف التحليل المالي أما المطلب الثالث فيتناول حول وظائف التحليل المالي ومصادر ومعلومات اللازمة للتحليل المالي.

المطلب الأول: لمحة تاريخية ومفهوم التحليل المالي.**الفرع الأول: لمحة التاريخية عن التحليل المالي.**

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن التاسع عشر (19)، حيث استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين أساسا قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها وذلك استنادا الى كشوفاتها المحاسبية ،ولكن مع التطور الصناعي والتجاري اتضح عدم كفاية هذا التحليل ،وظهرت في بداية العشرينيات (20) من هذا القرن بعض الدراسات المبينة على العديد من المؤسسات ثم تطور هذا النوع من الدراسات وذلك بتصنيف المؤسسات وفق القطاعات الاقتصادية أو النواحي الجغرافية مما ساعد على المقارنة بينهما ¹.

¹ - لويزة طير فريال سايجي باهية ، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر ، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العقيد أكلي محند أولحاج البويرة، 2015، ص: 6.

ولقد كان للأزمة الاقتصادية التاريخية في الفترة الممتدة (1929-1933) أثر معتبر في أثر معتبر في تطور تقنيات التسيير و خاصة التحليل المالي خلال هذه الفترة نتيجة الفشل المالي الذي عرفته العديد من المشروعات المؤسسات الاقتصادية و المالية بحيث كانت هذه المؤسسات بحسب طبيعتها المجبرة على إعداد تنظيمها من أجل حمايتها من الفشل المالي، ففي سنة 1933 اسست ولايات المتحدة الامريكية لجنة الامن و الصرف و بدأت في نشر التقديرات الزمنية للآلات بالمؤسسات ، و كذلك الإحصائيات المتعلقة بالنسب النمطية " المثالية لكل قطاع ". و كانت المراحل التي مربها التحليل المالي خلال القرن (20) كالتالي:

بعد الحرب العالمية الثانية تطورت تقنيات التحليل المالي في " فرنسا حيث اهر المصرفون اهتمامهم بتجديد خطر استعمال أموالهم " بصفة اكثر دقة.

في الستينيات و مع تطور المؤسسات نصب الاهتمام على نوعية المؤسسات بوسائل التمويل اللازمة لها.

في سنة 1967 تكونت لجنة عمليات البورصات في فرنسا التي تهدف الى تامين الاختيار الجيد للمعلومات و تحسين نوعيتها بشكل ساهم في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي الذي تحول من التحليل الساكن " لفترة زمنية شهر او سنة الى تحليل ديناميكي أي دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة اقلها 3 سنوات و مقارنة نتائجها ".¹

الفرع الثاني: مفهوم التحليل المالي.

هناك عدة مفاهيم ترتبط بالتحليل المالية هي:

تعريف الأول: التحليل المالي هو "علم له قواعد ومعايير وأسس يهتم بتجميع البيانات والمعلومات الخاصة بالقوائم المالية للمنشأة واجراء التصنيف اللازم لها ثم اخضاعها الى دراسة تفصيلية دقيقة وإيجاد الربط والعلاقة فيما بينها".²

¹ - لويزة طير و فريال سايجي باهي ، المرجع سبق ذكره، ص: 7.

² - زوينة بوعزيز ، فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تدقيق ومراقبة التسيير، المالية والمحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017، ص: 7.

التعريف الثاني: " هو عملية يتم من خلالها اكتشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي، التي تساهم في تحديد أهمية وخواص الأنشطة التشغيلية، والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى، وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداء المؤسسة بقصد اتخاذ قرارات".¹

التعريف الثالث: " إن التحليل المالي يتضمن عملية تفسير القوائم المالية المنشورة وفهمها لأجل اتخاذ القرارات المستقبلية".²

التعريف الرابع: يعرف التحليل المالي بأنه مدخل أو نظام لتشغيل البيانات لاستخلاص معلومات تساعد متخذي القرارات في التعرف على:

- الأداء المالي للمؤسسة حقيقة الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسة في وقت حالي.
- التنبؤ بالأداء المالي للمؤسسة في المستقبل.
- تقييم الأداء الادارة.

ومنه ويمكننا تعريف التحليل المالي بأنه دراسة القوائم المالية بعد تبويبها وباستخدام الأساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصرها والتغيرات الطارئة على هذه العناصر وحجم وأثر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المؤسسة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم أداء المؤسسات وكذلك تقديم معلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من أجل اتخاذ القرارات الادارية السليمة.³

¹ - أمال حابس، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي في شركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تأميمات، العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013، ص:14.

² - وليد ناجي الحبالي، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الطبعة الاولى، دار النشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2014، ص:21.

³ - ليلي عبد الرحيم ، التسيير المالي، محاسبة وجباية معمقة، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2016، ص:7.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف التحليل المالي.

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، لذا ارتأيت في هذا المطلب أن نقوم بدراسة التحليل المالي من حيث أهميته وأهدافه:

الفرع الأول: أهمية التحليل المالي.

تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية:

- تحديد مدى كفاءة الادارة في جمع الأموال من ناحية، وتشغيلها من ناحية أخرى.
- -الحصول على مؤشرات تبين فعالية سياسة المؤسسة وقدرتها على النمو.
- -التحقيق من مدى كفاءة النشاط التي تقوم به المؤسسة.
- -المساعدة في عملية التخطيط المالي للمؤسسة.
- -مؤشر على مدى نجاح أو فشل المؤسسة في تحقيق الأهداف المرجوة.
- -مؤشر للمركز المالي الحقيقي للمؤسسة.
- إعداد ارضية مناسبة لاتخاذ القرارات المناسبة.¹

الفرع الثاني: أهداف التحليل المالي.

- -بيان الوضع المالي للمؤسسة وقدرتها على الاقتراض، وتقييم جدوى الإستثمار.
- الحكم على مدى كفاءة الإدارة والاستفادة من المعلومات المتاحة.
- -تقييم جدوى الاستثمار، ومعرفة الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.
- -تقييم السياسات المالية والتشغيلية، ومعرفة وضع المؤسسة في قطاعه.

¹ - ليلي عبد الرحيم ، مرجع نفسه، ص: 9.

- -تحليل مسببات الأرباح والخسائر، وتقييم هيكل الأموال.¹

المطلب الثالث: وظائف التحليل المالي ومصادر معلومات الازمة للتحليل المالي.

الفرع الأول: وظائف التحليل المالي.

للتحليل المالي عدة وظائف تتركز في مجملها حول:

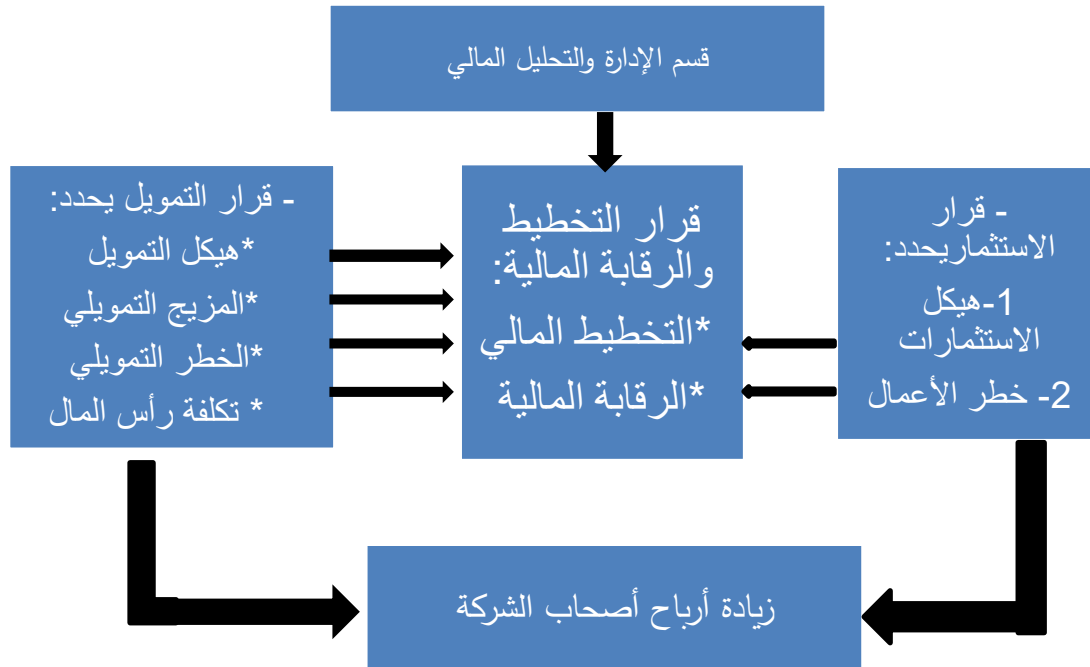
- -توجيه المستثمرين لاتخاذ القرار: من بين الوظائف التحليل المالي توجيه متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح أو الفائدة، بغرض تحقيق هدفها بالإضافة الى محاولة التأقلم مع البيئة الخارجية التي تتميز بعدم الاستقرار من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي.
- -اتخاذ قرار الاستثمار: وذلك عن طريق إبراز مزايا وحدود عملية الاستثمار المرتقب إنجازها.
- -اتخاذ القرار التمويل: حيث تمكن مجلس الادارة من البحث على فرص تمويلية أفضل.
- -اتخاذ قرار التخطيط والرقابة المالية: من أجل توجيه ورقابة مختلف العمليات المالية.²
- -التحليل والتخطيط المالي: وذلك من خلال تحليل البيانات المالية وتحويلها الى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المؤسسة في المستقبل.
- -تحديد هيكل أصول المؤسسة: من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة وطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة.

¹ - محمود عزت و أيمن هشام عزريل، دور التحليل في مسار المؤسسة الاقتصادي، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد49، 2016، ص:304.

² - زينب بوشناق و جهاد شوقي ، فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي المؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر، مالية مؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند اولحاج، البويرة ، 2018، ص:9.

- **تحديد هيكل المؤسسة:** إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض.
- الشكل الموالي يبين وظائف التحليل المالي.

الشكل(1): يبين وظائف التحليل المالي في اتخاذ القرار



المصدر: إبراهيم شريفات خلدون، إدارة تحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001، ص17.

الفرع الثاني: مصادر معلومات الازمة للتحليل المالي:

بشكل عام نستطيع القول أن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين هما:

أولاً: المصادر الداخلية للبيانات وتشمل:

• قائمة المركز المالي.

• قائمة الدخل.

• قائمة التدفقات النقدية.

وتعتبر كل هذه القوائم المالية بيانات محاسبية ختامية وإضافة الى هذه القوائم يمكننا اضافة البيانات التالية:

-تقدير مدقق الحسابات.

-التقرير الختامي لأعضاء مجلس الادارة.

-التقارير المالية الداخلية التي تحد لأغراض إدارية.

- بيانات تفصيلية عن العناصر القوائم المالية.

حيث يحتاج المحلل المالي لهذه البيانات التي توضح وبشكل أفضل وضع عناصر القوائم المالية وتساعد على دقة التحليل والدراسة في المجالات التالية:

• -الأصول وتشمل:

-البضاعة: أسس التقويم، تسعير البضاعة المصروفة، الأصناف الرائدة، متوسط المخزون.....إلخ.

- الأصول الثابتة: القيمة السوقية، حقوق الرهن عليها.

-البنك: هل يحتوي أرصدة مقيدة أو مجمدة.

الأوراق المالية: هل هي مسعرة ويمكن بيعها بسهولة، حقوق الرهن عليها.-

-المدينون: فترة الائتمان، مخصص الديون المشكوك فيها وطريقة حسابها، متوسط فترة المدينين.

•الخصوم وتشمل:

-طويلة الأجل: تواريخ استحقاقها، حقوقها على الأصول الثابتة.

قصيرة الأجل: شروط الائتمان الممنوحة للوحدة.-

-التكاليف: كيفية تجميعها وتصنيفها وتوزيعها.

-الإيرادات: أنواعها وتقسيمها.

الفرع الثاني: المصادر الخارجية للبيان:

وتعتبر البيانات الخارجية إضافية تساعد المحلل المالي في التحليل مباشرة بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل، ويمكن ذكر بعض البيانات الخارجية التي تساعد المحلل المالي وهي:

• بيانات الصادرة عن حالة المؤسسة وسمعتها في الأوساط التجارية.

• البيانات الصادرة عن أسواق المال ومكاتب السمسة.¹

المبحث الثاني: أنواع وأدوات التحليل المالي و الأطراف المستفيدة منه.

يمكن النظر إلى التحليل المالي باعتبار أنواع متعددة يكمل بعضها آخر، هذه الأنواع ناتجة عن التبويب الذي تم استنادا إلى أسس مختلفة، فيستند المدقق المالي على عدد من الأدوات التحليل لإجراء هذه العملية المحاسبية، ويتم إستخدام الأداة المطلوبة وفقا لدرجة التحليل، إن الدور الفعال الذي يلعبه التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة جعله محط الإهتمام للكثير من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة.

المطلب الأول : أنواع التحليل المالي.

يمكن تقسيم أنواع التحليل المالي اعتمادا على عدة أسس إلى:

الفرع الأول: حسب البعد الزمني للتحليل:

إن للتحليل المالي بعدا زمنيا، يتمثل الماضي و الحاضر، وبناءا عليه يمكن تبويب التحليل المالي من حيث علاقته لزمن إلى ما يلي :

¹ - زينب بوشناق و جهاد شوقي ، مرجع سبق ذكره، ص: 11-12.

أولاً: التحليل الرأسي: بموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين ارقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة في صورة نسب مئوية ،كأن تنسب تكلفة المبيعات في قائمة الدخل مثلاً قيمة المبيعات في نفس القائمة ،او أن تنسب قيمة كل بند من الأصول المتداولة في الميزانية إلى مجموع الأصول في الميزانية نفسها.¹

ثانياً: التحليل الأفقي: يقصد بالتحليل الأفقي دراسة أي فترة من فترات الكشوفات المحاسبية على مدى سنوات متعددة بمعنى آخر إذا ما أريد دراسة ربحية مؤسسة لمدة خمس سنوات ماضية فإنه تؤخذ الكشوفات للسنوات الخمس الماضية و تلاحظ فيه ربحية المؤسسة و مقارنتها سنة بعد أخرى لاستخراج المؤشرات التي توضح مدى تطور الربحية أو تدهورها خلال السنوات الماضية ،و هذا يعني أن التحليل الأفقي يعتمد على الفترة التاريخية التي مضت على المؤسسة و مقارنة السنة التي يراد فيها استخراج المؤشرات لسنوات الماضية.²

ثالثاً: التحليل بالنسب المالية : إن التحليل المالي باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل و أدوات التحليل المالي للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعاً، وهو يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم من نفس الميزانية أو قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج و جدول التدفقات النقدية و هناك مجالات عديدة يستخدم فيها أسلوب تحليل القوائم المالية من خلاب النسب المالية ومن هذه النسب نذكر: نسب السيولة، نسب الربحية ، نسب الكفاءة (تحليل الربحية) ن نسب الرافعة المالية (تحليل الهيكل التمويلي).³

الفرع الثاني: حسب الجهة القائمة بالتحليل:

2- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الإئتماني والأساليب والأدوات والإستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص:25.

2-عبد الستار صباح ومسعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية أثر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر، البصرة، الطبعة الثانية، 2007، ص:53.

3-وناسه أوراغ ، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص فحص محاسبي، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص:22.

يتم تقسيم التحليل المالي إلى الجهة القائمة بالتحليل إلى:¹

أولاً: التحليل الداخلي: إذا تم التحليل من قبل شخص أو مجموعة أشخاص من داخل المؤسسة نفسه و على بيانات المؤسسة و لغاية معينة تطالبها المؤسسة، و غالباً ما يهدف هذا التحليل على إدارة المؤسسة في مستوياتها الإدارية المختلفة.

ثانياً: التحليل الخارجي: يقصد به التحليل الذي يقوم به جهات من خارج المؤسسة، ويهدف هذا التحليل إلى خدمة الجهات القائلون بأعمال التسهيلات المصرفية في البنوك لتقييم المركز الائتماني للمؤسسة و قدرته على الوفاء بالتزاماته، و البنوك المركزية و الغرف الصناعية... إلخ.

الفرع الثالث: حسب الفترة التي يغطيها التحليل : يمكن تبويب التحليل استناداً إلى طول الفترة الزمنية التي يغطيها التحليل إلى يلي:²

أولاً: التحليل المالي قصيرة الأجل: قد يكون التحليل رأسياً أو أفقياً و لكنه يغطي فترة زمنية قصيرة ، يستفاد منه في قياس قدرات و إنجاز المؤسسة في الأجل القصيرة ، وغالباً ما يركز هذا النوع من التحليل على قابلية المؤسسة في الأجل القصير على تغطية التزاماته الجارية و تحقيق الإيرادات التشغيلية، لذلك غالباً ما يسمى بتحليل السيولة و هذا النوع من التحليل يهم لدرجة الأولى الدائنون و البنوك.

ثانياً: التحليل المالي طويل الأجل: يركز هذا التحليل على تحليل هيكل التمويل العام و الأصول الثابتة و الربحية في الأجل الطويل ، إضافة إلى تغطية التزامات المؤسسة طويلة الأجل ، بما في ذلك القدرة على دفع فوائد و أقساط الديون عند إستحقاقها ، ومدى انتظام المؤسسة في توزيع الأرباح ، وحجم هذه التوزيعات، وتأثيرها على أسعار أسهم المؤسسة في الأسواق المالية.

4-وليد ناجي الحياي، مرجع سبق ذكره، ص:19.

1- وناسه أوراغ، مرجع سابق، ص:23.

ولتحقيق الغايات السابقة يقوم المحلل المالي بتحليل التناسق بين مصادر الأموال و طرق استخدامها مما يعني الجمع بين التحليل قصير الأجل و بين التحليل طويل الأجل عند دراسة مصادر التمويل طويلة الأجل و مجالات استخدامها.

الفرع الرابع: حسب الهدف من التحليل:

يمكن تبويب التحليل إلى عدة أنواع استنادا إلى الهدف من التحليل منها:¹

- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.
- تحليل لتقويم قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في الأجل الطويل.
- تحليل لتقويم ربحية المؤسسة.
- تحليل لتقويم الأداء التشغيلي للمؤسسة.
- تحليل لتقويم التناسق في الهيكل التمويلي العام و مجالات استخداماته.

الفرع الخامس: المدى الذي يغطيه التحليل:

يمكن تبويب التحليل استنادا إلى المدى أو النطاق الذي يغطيه التحليل المالي منها:²

أولاً: التحليل الشامل: يشمل هذا التحليل كافة أنشطة المؤسسة لسنة مالية واحدة أو مجموعة من السنوات.

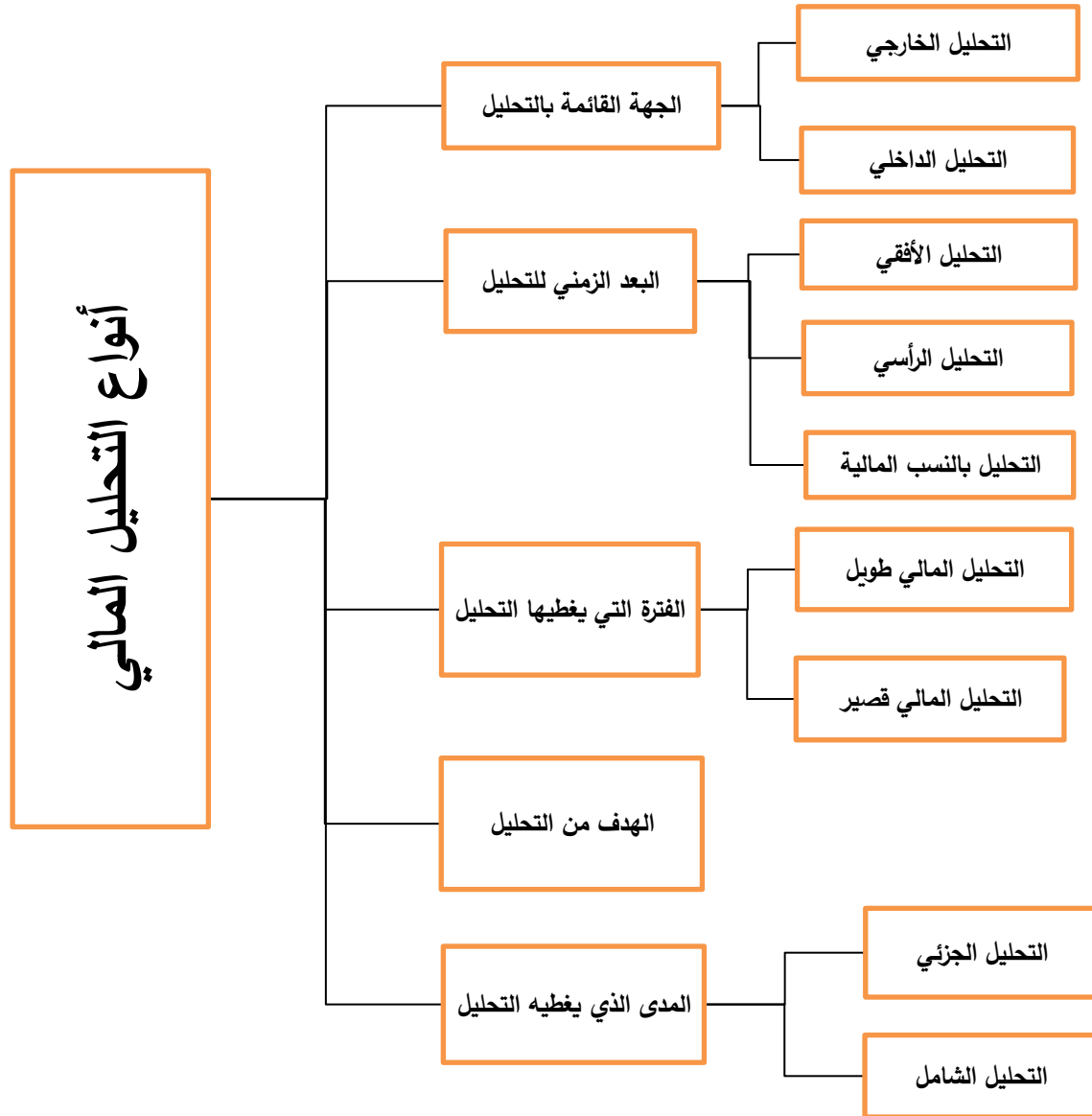
ثانياً: التحليل الجزئي: يغطي هذا التحليل جزءا من أنشطة المؤسسة لفترة زمنية معينة أو أكثر.

وفيما يلي مخططة توضيحي لمختلف أنواع التحليل المالي:

2- علي خلف عبد الله، التحليل المالي على الأداء وكشف الإنحرافات، مركز الكتاب الاكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015، ص:58.

2- أوراغ وناسه، مرجع سبق ذكره، ص:25.

الشكل (2): يوضح أنواع التحليل المالي



المصدر: وليد ناجي الحياي، الاتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،

عمان، 2004، ص:31.

المطلب الثاني: أدوات التحليل المالي

على المحلل المالي استعمال أدوات محددة تمكنه من الوصول إلى الأهداف المرجوة، وهذا ما سنتطرق إليه في هذا المطلب:

الفرع الأول: تعريف أدوات التحليل المالي:

للتحليل المالي العديد من الأدوات نجل أهمها فيما يلي:

أولاً: تحليل التغير و الإتجاه

يعتمد المحلل المالي على القوائم المالية في إجراء التحليلات اللازمة للخروج بمعلومات تفيد الأطراف المختلفة المستفيدة من هذه المعلومات، إن مدى سلامة وصحة هذه المعلومات تتوقف على مدى دقة و صحة البيانات الظاهرة في القوائم المالية و كذلك على دقة تطبيق الحسابات الواردة بتلك القوائم. ويعتبر تحليل التغير و الإتجاه الخطوة التحليلية الأولى التي يقوم بها المحلل المالي للقوائم المالية.¹

وينفذ هذا التحليل من خلال الشكلين التاليين:²

• التحليل الرأسي:

التحليل الرأسي للبيانات المالية و المحاسبية عبارة عن إظهار النسبة (النسبة المئوية) لكل عنصر من عناصر الميزانية المجموعة اليت ينتمي إليها هذا العنصر، وهذا يعني أن مجموعة العناصر ستتحول إلى رقم مئوي أو أن يتم إظهار نسبة عنصرها إلى المجموع الكلي في الميزانية، وعليه يصبح مجموع باب في الميزانية رقم مئوي، مثال ذلك أن يتم إيجاد نسبة عنصر النقدية في الميزانية إلى مجموع الأصول أو إلى مجموع المطلوبات في

1- منير شاكر محمد، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، 2005، الطبعة الثانية، ص:22-23.

2- نعيم نمر داوود، التحليل المالي بإستخدام برنامج إكسال، دار البلدية ناشرون وموزعون، عمان، 2012، ص:94-95.

الميزانية، في الحالة الأولى قمنا بإيجاد نسبة النقدية إلى مجموع عناصر الأصول، وفي الحالة الثانية قمنا بإيجاد نسبة النقدية إلى مجموع باب المطلوبات.

وهذا النوع من التحليل يجب أن يتم على بيانات من نفس الفترة المحاسبية الواحدة، ويعتبر هذا النوع من التحليل ضعيف الدلالة إلا إذا تمت مقارنته بنسب أخرى ليصبح ذات دلالة.

• التحليل المالي الأفقي:

ينطوي هذا النوع من التحليل على دراسة الاتجاه الذي يتخذه كل بند من بنود القوائم المالية تحت الإعتبار، وملاحظة مقدار التغير في الزيادة أو النقص على كل منها مع مرور الزمن، ويتصف هذا النوع من التحليل بالديناميكية، لأنه يبين التغيرات التي تمت مع الزمن بعكس التحليل العمودي الذي يقتصر على فترة زمنية واحدة، وبالعكس إستعمال هذا الأسلوب من التحليل لمقارنة الأرقام المجردة الخاصة بفترة معينة بمثلاتها من الفترات السابقة، كما يمكن إستعماله لمقارنة النسب التي يتحصل عليها المحلل نتيجة التحليل بالنسب، وفي ذلك مساعدة له للتعرف على الاتجاهات التي يتخذها وضع المؤسسة المالي نتيجة السياسات المتبعة فيها.

ويساعد هذا التحليل على ما يلي:

- إكتشاف سلوك النسبة أو أي بند من بنود القوائم المالية موضوع الدراسة عرب الزمن.
- تقييم إنجازات و نشاط المؤسسة في ضوء هذا السلوك، ومن ثم إتخاذ القرارات المناسبة بعد تتبع أسباب التغير إلى حدودها.
- تقييم الوضع المستقبلي.
- الحكم على مدى مناسبة السياسات المتبعة من قبل الإدارة وقدرة هذه السياسات على تحقيق الأهداف المرجوة.¹

ثانياً: تحليل النسب المالية:

1- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بدون بلد النشر، 2006، ص: 305-306.

ما يميز النسب المالية المستعملة في التحليل المالي هو تعددها الكبير، إلا أنه يمكن حصر أهمها إنطلاقاً من هدف الدراسة وعموماً النسب الأكثر أهمية و تداولاً عند المحللين و المهتمين سواء داخل المؤسسة أو خارجها تنحصر كآلاتي:

• **نسب الربحية:**

هي استخدام إجمالي الربح و إجمالي المبيعات لإستخراج إجماليات الربح المتحقق للمشروع خلال السنة أو خلال تطور عمره الإنتاجي.¹

• **نسب النشاط:**

هي مؤشرات إستدلالية على كفاءة النشاط، ويأتي ذلك من خلال كفاءة توظيف الأصول لتوليد و تعظيم الإيرادات تحقيقاً لمعدلات الربح المستهدفة، لذلك تركز معادلات قياس الكفاءة على نسب المبيعات إلى الأصول لذلك يطلق عليه نسب معدلات الدوران و النتائج تميزه بالمرّة و ليس نسبة مئوية.²

• **نسب التمويل:**

تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى إعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام، ومن أهم هذه النسب: نسبة التمويل الدائم، نسبة التمويل الخاص، نسبة المديونية ونسبة الإستقلالية المالية.³

• **نسب المردودية:**

وتشمل نسب المردودية المؤشرات التالية:⁴

1- ورده أوعمران ، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي المالي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، محاسبة وتدقيق، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند أوالحاج، البويرة، 2015، ص:058

2- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص:60.

3- محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار و التمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008، ص:143.

4- إلياس بن ساسي و يوسف قريشي، التسيير المالي للإدارة المالية، دار وائل للنشر، عمان، 2011، ص:28.

- **المردودية المالية:** تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة، حيث تهتم بإجمالي أنشطة المؤسسة وتدخل في مكوناتها كافة العناصر و الحركات المالية، حيث تأخذ النتيجة الصافية من جدول حسابات النتائج و الأموال الخاصة من الميزانية.

- **المردودية الإقتصادية:** والتي تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح من بيع منتجاتها في السوق بشكل مستقل عن كل سياسة تمويل أو إهلاك أو ضرائب على الأرباح، أي الكفاءة الصناعية و التجارية للمؤسسة.

- **الرافعة المالية:** يهدف المحلل المالي من خلال حساب أثر الرافعة المالية إلى دراسة أثر الإستدانة على مردودية الأموال الخاصة.

• نسب السيولة:

السيولة هي مقدرة المؤسسة مقابلة إلتزاماتها الجارية في تواريخ إستحقاقها، وتعبر عن مقدرة المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى نقود، و الغرض من إيجاد نسب السيولة في الوقوف على مقدرة أصول المؤسسة المتداولة على مسايرة إستحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الخصوم.¹

ثالثا: تحليل نقطة التعادل

نقطة التعادل هي النقطة التي ندها تتعادل الإيرادات المبيعات مع التكلفة الكلية اللازمة لإنتاج هذا القدر من الوحدات المباعة حيث:

$$\text{حجم التعادل} = \frac{\text{التكلفة الثابتة}}{\text{السعر بيع الوحدة} - \text{التكلفة المتغيرة للوحدة}}$$

المطلب الثالث: الأطراف المستعملة و المستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل، كما تتنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقاتهم بالمؤسسة من جهة ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه

1- لويظة طير و فريال باهية سايعي ، مرجع سبق ذكره، ص:46.

2- زينب بوشناق و جهاد شرقي ، مرجع سبق ذكره، ص:19.

المعلومات من جهة أخرى،¹ومن الأطراف المستعملة والمستفيدة من معلومات التحليل المالي ما يلي:

أولاً: إدارة المؤسسة : يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نتائج الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.²

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تدقيق أحد الغايات التالية أو كلها:

- معرفة الإدارة العليا لمدى كفاءة الإدارات التنفيذية في أداء وظيفتها؛
 - المساعدة في التخطيط السليم؛
 - تقييم أداء الإدارات والأقسام والأفراد وكذلك السياسات الإدارية؛
 - تشخيص المشكلات الحالية؛
 - مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقاربة في الحجم والمثابة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.
- ثانياً: العاملون في المؤسسة:** وهم من بين الأطراف ذات المصلحة في المشروع المقيد للعاملين معرفة المركز المالي للمشروع الذي ينتمون إليه والتأكد من سلامة إدارة الأموال والتي قد يكون له أثر كبير على التغيير في الأجور وكذلك مناصب العمل.
- ثالثاً: المساهمون:** يهتم المساهمون في الوحدة الاقتصادية بصفة أساسية بالعائد على الأموال المستثمرة الحالية والمستقبلية وسلامة الاستثمارات في المشروع لذلك يفيد التحليل المالي المساهم في معرفة وتقييم هذه الجوانب.

3- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990، ص:69.

4- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص:18.

رابعاً: الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة للشركة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو أ قرض أو بصدد إقراض الأموال المؤسسة، قد يكون الدائن بنكا أو مؤسسات مالية.

فالدائنين تختلف وجهة نظرهم في التحليل المالي تبعا لنوع الدين.

-الديون طويلة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان استيراد أموالهم وحصولهم على فوائد أموالهم، وبالتالي فإن اهتمامهم بالتحليل المالي يتعلق بمعرفة القيمة الحقيقية للأصول الثابتة، ومستوى الربحية وكفايتها في تغطية الفوائد السنوية.

- الديون قصيرة الأجل: إن ما يهم الدائنون هنا هو ضمان قبض مبلغ الدين في تاريخ استحقاقه، لذا نجد الدائنون يهتمون بتحليل رأس المال العامل والمركز النقدي والسيولة في الوحدة.

خامساً: المستثمرون: تكمن أهمية التحليل المالي بالنسبة للمستثمرين في تحقيق الأغراض التالية:¹

• قدرة المؤسسة على توليد الأرباح في المستقبل وذلك من خلال احتساب القوة الإرادية للمؤسسة؛

• معرفة درجة السيولة لدى المؤسسة وقدرتها على توفيرها لحمايتها من الوقوع في العسر المالي؛

• تمكين المستثمرين من اكتشاف فرص استثمار مناسبة تتلاءم مع رغبتهم.

سادساً: العملاء: باستخدام البيانات التي ينشرها المورد وكذلك منافسيه، يمكن للعميل معرفة ما إذا كانت الشروط التي يحصل عليها خاصة فترة الائتمان مماثلة لما تمنحه لغيره، وتتطابق مع فترة الائتمان التي يمنحها هو لعملائه وتتم هذه المقارنات باستخدام القوائم المالية بحساب فترة الائتمان.

1- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص:153.

سابعا: الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامته المراكز المالية لعملائه، واستقرار الأوضاع المالية لهم، فالعمل من الناحية العملية مدين للمورد. ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معه أو يخفض هذا التعامل وبذلك يستفيد من البيانات التي ينشرها عملائه بصفة دورية فيهمه مثلا التعرف على ما إذا كانت فترة الائتمان التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها المنافسون، ويمكن للمحلل حساب متوسط فترة الائتمان الممنوحة للعملاء باستعمال بيانات القوائم المالية.

ثامنا: الجهات الرسمية (الهيئات الحكومية): يعود اهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بالدرجة الأولى ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، بالإضافة إلى الأهداف التالية:¹

- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها؛
- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.
- مراقبة الأسعار.

تاسعا: الجهات الأخرى: تتمثل فيما يلي:²

- -**الغرف التجارية والصناعية:** من أجل التحقق من مدى مساهمة الشركات في النهوض في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق تفعيل مختلف المؤشرات التي تحدده.
- -**مصلحة الضرائب:** التأكد من مدى وفاء الشركات اتجاه مصلحة الضرائب وكذا مدى تطبيقها لمختلف التشريعات الضريبية، ومحاربة ظاهرة التهرب الضريبي التي لها أثر سلبي على الاقتصاد الوطني ككل.
- -**المصارف والمؤسسات المالية:** من أجل تحديد وتقدير الجدارة الائتمانية للشركات، وهذا اعتمادا على مؤسسات التنقيط بهدف إقرار منح الائتمان إليها من عدمه.

1- أيمن الشطي وعامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البلدية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص:137.

2- منير شاكر محمد، مرجع سبق ذكره، ص:20.

• **هيئة الأوراق المالية:** حيث هدف إلى معرفة المعلومات عن الشركات التي تتعامل معها، بالإضافة إلى مدى مساهمتها في دعم الشفافية و الإفصاح عن المعلومات لضمان المساهمة في كفاءة السوق المالي.¹

المبحث الثالث: التحليل المالي بواسطة التوازن المالي.

التحليل المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي يضعنا أمام مقارنة بين التوازن من أعلى الميزانية وأسفلها حيث يعتبر التوازن من أعلى الميزانية سهل التحقيق في المؤسسة ويرجع ذلك لكونه يخص العمليات التي تفوق السنة ولأن الوقت يكون في صالح المؤسسة وهو ما يسمح بتسديد الديون في تاريخ استحقاق، أما التوازن من أسفل الميزانية يكون صعباً لأن مدة الاستحقاقية تكون وبالتالي لا تتمكن من الوفاء بالتزامها في الوقت المحدد.

المطلب الأول: رأس مال العامل.

الفرع الأول: تعريف رأس المال العامل

هو فائض الأموال الدائمة على الأصول غير الجارية وهو هامش الأمان يضمن السيولة داخل المؤسسة، وبالتالي المقدرة على سداد التزاماتها في الأجل القصير.²

ويمكن تحليل رأس المال العامل من زاويتين للميزانية:

من أعلى الميزانية يمكن حسابه كالآتي :

$$\text{رأس مال العامل} = \text{رؤوس الأموال الخاصة الغير الجارية} - \text{الأصول}$$

من أسفل الميزانية يحسب كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول الجارية} - \text{الخصوم الجارية}$$

الفرع الثاني: أنواع رأس المال العامل:¹

3- رشاد العصار وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص:154.

² - إليهم فؤاد، تحليل القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، مالية وبنوك، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015، ص:51.

وأهم أنواعه هي:

أولاً: رأس المال العامل الخاص : هو المقدار من رؤوس الأموال الخاصة عن التمويل الأصول الغير الجارية، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{رؤوس الأموال الخاصة} - \text{مجموع الخصوم الجارية}$$

أو:

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{أصول الجارية} - \text{مجموع الخصوم الجارية}$$

ثانياً: رأس المال العامل الاجمالي :

والهدف منه هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها الجارية كما يحدد لنا طبيعة المؤسسة ويعبر عنه بالعلاقة الآتية :

$$\text{رأس المال العامل الاجمالي} = \text{مجموع الأصول الجارية}$$

ثالثاً: رأس المال العامل الأجنبي :

ويمثل مجموع الديون التي تحوزه المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة الآتية:

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{الخصوم الغير الجارية} + \text{الخصوم الجارية}$$

الفرع الثالث: تغيرات رأس المال العامل:

إن حجم رأس المال العامل يختلف باختلاف المؤسسة فيكون أقل في المؤسسات التجارية عن المؤسسات الصناعية نظراً لسرعة دوران المخزون في المؤسسات وبطئه في المؤسسات الصناعية.

أولاً: رأس المال العامل الموجب:

في هذه الحالة يمكن ملاحظة أن هناك زيادة في السيولة القصيرة الأجل على الالتزامات قصيرة الأجل هذه الوضعية يمكن وصفها بالملائمة بالنسبة للقدرة على السداد.

ثانيا: رأس المال المعدوم :

يوضح أن المؤسسة قادرة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها و هذه الحالة الصعبة المنال لعدم إمكانية المضايقة بين السيولة والالتزامات لمدة طويلة.

ثالثا: رأس المال العامل السالب:

معناه أن المؤسسة تعريف صعوبات مالية في الأجل القصير لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد استحقاقها وبالتالي عليها اتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الاستقرار المالي.¹

المطلب الثاني: احتياج رأس المال العامل

بما أن رأس المال العامل يقدم صورة إجمالية عن وضعية المؤسسة في فترة معينة ويهتم بالأموال الثابتة، وبما أن نشاط المؤسسة ديناميكي بطبعه، فإنه يحتاج إلى مقياس يأخذ بعين الاعتبار هذه الحركية، ويعالج الجانب السفلي للميزانية، وأبرز

تطورها ويسمى هذا الأخير باحتياجات رأس المال العامل، إذن هو ما تحتاجه المؤسسة فعلا لمواجهة ديونها المستحقة ويحسب كما يلي:

احتياج رأس المال العامل = (الأصول الجارية - القيم الجاهزة) - (الخصوم الجارية - مستحقات فورية)

لإحتياج رأس المال العامل ثلاث حالات هي:

¹ - إليهم فؤاد، مرجع سبق ذكره، ص 52-53.

الفرع الاول: احتياج رأس المال العامل الموجب:

وهو أن احتياجات التمويل أكبر من موارد التمويل أي دورة الاستغلال لا تغطي كل احتياجاتها، وبالتالي المؤسسة بحاجة الى إيجاد موارد خارج دورة الاستغلال وهي رأس المال العامل.

الفرع الثاني: احتياجات رأس المال العامل السالب:

هذا يعني أن احتياجات التمويل أقل من موارد التمويل، وفي حالة الموارد تعطي الاحتياجات، لذا فالمؤسسة بغير حاجة الى مال عامل موجب لمواجهة الأخطار المحتملة.

الفرع الثالث: احتياج رأس المال العامل المدموم:

هذا يعني أن احتياجات التمويل مساوية لموارد التمويل، وبالتالي فالمؤسسة لا تحتاج الى تمويل خارج دورة الاستغلال.¹

المطلب الثالث: الخزينة.²

إن حالات الخزينة تتحدد وفق سياسة المؤسسة المالية المتبعة في التسيير ومن أجل تحديد حالة الخزينة لابد من دراسة رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل وفيما يلي حالات الخزينة:

الحالة الأولى: الخزينة الموجبة.

في هذه الحالة رأس المال العامل الا أنه أكبر من احتياجات رأس مال العامل وعليه فإن الخزينة الموجبة أي هناك فائض في السيولة وبإمكان المؤسسة تسديد كل احتياجاتها أي

¹ - خلدون ابراهيم شريفات، ادارة التحليل المالي ، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى ، 2001، ص82.

لا يوجد مشكل عدم القدرة على التسديد فهي قد جمدت جزء من أموالها الدائمة لتغطية احتياجات رأس المال العامل.

الحالة الثانية: الخزينة سالبة.

في هذه الحالة رغم وجود رأس المال العامل الا أنه أقل من احتياجات رأس المال العامل، وعليه فانه الخزينة سالبة أي هناك نقص في السيولة وأن المؤسسة عاجزة عن توفير السيولة اللازمة لتغطية الديون المستحقة إذن هناك عجز هيكلي، وهي في خطر لهذا يجب عليها المطالبة بحقوقها أو التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الطاقة الانتاجية.

الحالة الثالثة: الخزينة المعدومة.

تكون الخزينة منعدمة في احدى الحالتين:

الحالة الأولى: في هذه الحالة الأموال الدائمة تساوي الأصول الصافية وعليه رأس المال العامل TR معدوم ، وأيضا الديون قصيرة الأجل تساوي الأصول المتداولة وعليه فان $BFR=0$ و TR منه نستنتج لنا $BFR=FR=0$ مما يعني أن الخزينة منعدمة.

الحالة 02: في هذه الحالة راس المال العامل يكون مساويا لاحتياجات رأس المال العامل وعليه فان الخزينة تنعدم وهذا يعني ان رأس المال العامل قد قام بتلبية كل احتياجاته بمعنى أدق نجد تطابق بين السيولة المتوفرة واستحقاق الديون وهي الوضعية المثلى للخزينة وهي صعبة المنال.¹

¹ - أوعمران وردة، مرجع سبق ذكره، ص 51.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل استطعنا معرفة طبيعة التحليل المالي وأهداف التي يسعى إلى تحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، ثم ذكر مختلف الأطراف المهتمة والمستفيدة منه التي لا يمكن تحقيق الاهداف المسطرة منه دون القيام بها، وكل ما تناولنا ممكنا من استنتاج التحليل المالي هو أحد الاساليب التحليلية في المؤسسة، حيث اتضح بأنه عبارة عن أداة مميزة في اتخاذ القرارات، حيث يعتبر التحليل المالي أنه عملية فحص القوائم المالية وذلك باستخدام مختلف الأساليب و الأدوات المالية ومن أهم هذه الأدوات النسب المالية التي تعتمد عليها المؤسسة من أجل تقييم الأداء المالي، وهو ما يتطلب ضرورة دراسة البيانات المالية للمؤسسة من خلال التحليل المالي لها بهدف التشخيص الوضعية المالية خلال فترة معينة، و كذلك التعرف على قدرة المؤسسة على تمويل استثماراتها من خلال تحقيق توازنها المالي.

و منه يمكن استخلاص نقاط التالية:

- التحليل المالي أصبح ضرورة للإدارة المالية ومهم للمؤسسات وخاصة في الوقت الحاضر لأنه وسيلة حديثة من الصعب استغناء عنه.

- التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية الى معلومات تستعمل كأساليب لاتخاذ القرارات من أجل تعزيز الاتجاهات الايجابية ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل :معالجة النقص المتوقع في السيولة.

- التحليل المالي يعتمد على النسب والمؤشرات المالية من اجل الوصول الى معلومات اكثر دقة باعتبارها تحيط بمختلف جوانب المؤسسة، والمعلومات دقيقة مما يؤكد على مصداقية التحليل المالي.

الفصل الثاني:

عموميات حول تقييم الأداء المالي

ودراسة تطبيقية للمؤسسة

تمهيد:

تسعى كل مؤسسة مهما كان نوع نشاطها لتحقيق الأهداف التي رسمتها وهي تسهر على حسن تطبيق السياسات الادارية التي وضعتها، لكن قد تحدث هناك بعض التغيرات المستقبلية غير المتوقعة للمؤسسة، لذلك من مصلحتها اتخاذ القرارات مناسبة التي تمكنها من الاستغلال الأمثل لمواردها وذلك من خلال الاعتماد على تقنية لتقييم الأداء المالي، حيث حظى هذا الأخير باهتمام الباحثين لمدة طويلة وفي مختلف الاتجاهات الفكرية (علم النفس، علم الاجتماع، الاقتصاد والتسيير) من أجل تحسين الأداء من جهة ومن أجل تطوير أدوات للقياس تتناسب والظروف السائدة من جهة ثانية، وقد سمح هذا التطور بنقل الأداء وأدوات تقييمه من البعد العملي الى البعد الاستراتيجي، ومن تقييم الماضي الى توقع المستقبل ومن أجل اثناء وتحليل موضوع تقييم الأداء المالي، ارتأينا التطرق في هذا الفصل المعنون عموميات حول تقييم الأداء المالي والدراسة التطبيقية للمؤسسة الى ثلاث مباحث يتضمن المبحث الأول مفاهيم الأساسية لتقييم الأداء المالي، مفهومه، أهميته، أهدافه، خطواته و وظائف الأدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي، أما في المبحث الثاني تطرقنا الى مؤشرات تقييم الأداء المالي بالعرض الى تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي، تقييم الأداء المالي بواسطة النسب المالية، تقييم الأداء المالي بواسطة نسب المردودية، أما المبحث الثالث يدور حول تقديم عام للمؤسسة المطاحن تاج الذهبي وذلك بالتطرق الى ماهية مؤسسة التاج الذهبي، مهام وأهداف مؤسسة، تقديم عام للميزانيات، تقديم نسب التحليل المالي.

المبحث الأول : مدخل نظري لتقييم الأداء المالي.

يحظى موضوع تقييم الأداء المالي باهتمام العديد من المفكرين والمسيرين لتحديد مدى قدرة المؤسسة في تحقيق أهدافها الرئيسية وإدارة مواردها بكفاءة وفعالية ، الأمر الذي أدى الى تحليلًا لمختلف أنشطتها من أجل تقييم أدائها الكلي.

وبما أن تقييم الأداء المالي يعتبر من أهم العمليات التي تعتمد عليها المؤسسة لتحقيق أهدافها المنشودة ، وتحسين مركزها المالي الأمر الذي يستدعي تحسين أدائها المالي من خلال تقييمه لأنه محور أساسي للمؤسسة ، وعليه فإن هذا المبحث يعالج المدخل النظري لتقييم الأداء المالي ضمن ثلاثة مطالب : قمنا بالتطرق في المطلب الأول الى مفهوم تقييم الأداء المالي، كما تناولنا في المطلب الثاني لأهداف وخطوات تقييم الأداء المالي ، أما المطلب الثالث أثر التحليل المالي في تقييم الأداء المالي .

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء المالي.

قبل التطرق لمفهوم تقييم الأداء المالي لابد من الإشارة لمفهوم الأداء المالي

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي .

التعريف الأول: يتمثل الأداء المالي في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة.

ويعرف كذلك على أنه "مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان يزيل عنها حالة الاعسار المالي وظاهرة الافلاس" ¹.

التعريف الثاني: ومن الباحثين من ينظر الى الأداء على أنه "علاقة الموارد المخصصة والنتائج المحققة "

¹- بشرى عزوز، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة الماستر، محاسبة وجباية معمقة ،المالية والمحاسبة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد بوضياف -المسيلة ،2019، ص:10.

ويرى البعض الآخر أن الأداء مفهوم لا يمكن تقييده بتعريف وحيد ،بل تحدده في استمرار وتطور بالإضافة الى ذلك فهو متعدد الابعاد.¹

الفرع الثاني: مفهوم تقييم الأداء المالي

هناك عدة تعاريف لتقييم الأداء المالي ،وسنحاول الاقتصار على مجموعة منها لإيضاح معناه:

تعريف الأول : يعرف تقييم الأداء المالي على أنه قياس النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا وتقديم حكما على ادارة الموارد البشرية والمالية المتاحة للمؤسسة وهذا لخدمة اطراف مختلفة لها علاقة بالمؤسسة.

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض انها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي ساعد الاداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها ،وفي تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إلى عناية واهتمام كبير.²

تعريف الثاني: ويعرف تقييم الأداء المالي للوحدة الاقتصادية "بأنه عملية مقارنة بين الانجازات الفعلية والأهداف المخططة أو المعيارية ،ومن ثم حصر الانحرافات الكمية والنوعية بينهما إن وجدت ،وبالتالي العمل على تعزيز الانحرافات الايجابية ومعالجة الانحرافات السلبية".³

تعريف الثالث: يعرف تقييم الأداء المالي على أنه "قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد ما يمكن قياسه ومن ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية وتحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة"¹

2- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، قياس وتقييم، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تسيير المؤسسات الصناعية، التسيير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، 2002، ص:15.

²- بن ندير نصر الدين وشلال أيوب، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء spe"، مداخلة في مؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع ،جامعة البليدة 2017/04/25.

³- توفيق سميح محمد الاغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، الرسالة استكمالا للحصول على درجة الماجستير، المحاسبة ،كلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الإسراء ، عمان، الأردن،2015، ص: 38.

ومن خلال الاطلاع على التعاريف تقييم الأداء المالي نستنتج أن " تقييم الأداء المالي للمؤسسة هو عبارة عن وصف لوضعيتها المالية الحالية ،وتحديد الاتجاهات التي ستخدمها بغية الوصول لتحقيق اهدافها المسيطرة ،بالاستعانة بالقوائم المالية ومدى قدرة المؤسسة في الاستغلال مواردها المختلفة لتغطية ثروتها".

ونلخصه في النقاط التالية:

- تحديد مستوى الأهداف من خلال قياس ومقارنة النتائج ،بما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على ذلك.²

الفرع الثالث: أهمية تقييم الأداء المالي.

بعد أن يكون للمؤسسة نظام تتوفر فيه الخصائص والشروط السابقة الذكر ،فإنه يمكن أن يقدم لها الكثير في مجال تسيير خاصة الموارد البشري.

أولاً: المكافأة:

بالإضافة إلى الأجر الذي يتحصل عليه العاملون ،فإن المؤسسة تكافأ المصلحة أو الفرد الذي كانت أو كان عاملاً في تحقيق الانحراف الايجابي ،أي قدم أكثر مما هو مطلوب منه ويؤدي هذا الأسلوب إلى خلق جو المنافسة بين مختلف العاملين والمصالح ،فهو تحفيز للعامل على العمل.

ثانياً: تخطيط تعداد الأفراد:

إن عملية تقييم أداء المالي للأفراد تسمح للمؤسسة بمعرفة عدد الموظفين الحاليين وخصائهم والمهارات التي تستخدمها المؤسسة كمعلومات تساعد في تخطيط الأفراد.

¹ - ياسمين بوراس ، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الفندقية للجنوب، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، مالية ومحاسبة، علوم التسيير ،كلية علوم الاقتصادية وتجارية وعلوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2012، ص:4.

² - سهام عيسى و يونس عيسى ، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية -دراسة حالة المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء gcb، مذكرة نيل شهادة ماستر، إدارة أعمال المؤسسات ،علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2017، ص:21.

ثالثا: التكوين:

إن تطبيق برنامج تكوين الأفراد يتطلب إجراء تحليل دقيق لحاجات التكوين ،هذه الأخيرة تشمل على مجموعة من المراحل من بينها تقييم الأداء الذي يساعد إلى حد كبير في تكوين الأفراد.

رابعا: التحرك الداخلي:

إن تنقلات الأفراد المتمثلة عموما في الترقية التحويل ،تخفيض الرتبة ،التسريح قليلا ما تتحدد على أساس الأقدمية في المؤسسات الواعية خاصة إذا تعلق الأمر بالإطارات ففي أغلب الحالات يظهر الأداء كعامل محدد لمختلف التنقلات التي تتم في المؤسسة ،فعملية تقييم الأداء تبدو مهمة للغاية عندما يتعلق الأمر بقرارات الترقية والتحويل.

خامسا: التدريب:

إن قياس الأداء وتحليل الانحراف يمكن من تحديد أوجه القصور في الداء والجوانب التي تحتاج إلى تحسين ولتقويم القصور وتحسين الأداء تلجأ المؤسسة إلى تدريب العناصر التي كانت سببا في حدوث الانحرافات السلبية ،ومن المستحسن للمؤسسة ان تجري قياس لأداء المتدربين ثم مقارنته بأدائهم السابق قبل التدريب لنفس العمل وتحليل النتائج لاستخدامها في تحسين طرق التدريب نفسها بالإضافة إلى استخدامها في تقييم المتدربين.¹

المطلب الثاني: أهداف وخطوات تقييم الأداء المالي.**الفرع الأول: أهداف تقييم الأداء المالي.**

يمكننا التطرق لأهم أهداف تقييم المالي فيما يلي:

أولا: تقييم النشاط والنتائج:

¹ - عبد الوافي دحماني و عبد الرحيم عينوش ، تقييم الأداء المالي في شركة التأمين دراسة تطبيقية في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، إدارة مالية، علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة، 2019، ص:21.

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للنتائج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسيطة للتسيير وهي أرصدة توضع المراحل التي تتشكل من خلالها الربح أو الخسارة ،ومن خلالها يمكن تحديد الأسباب التي أدت الى النتيجة المحققة ،ومن ثم الحكم على نمو النشاط فيما اذا كان التطابق مع أهداف المؤسسة ومعطيات السوق وبناء على حالات النمو.

ثانيا: تحليل الهيكل المالي :

يتمثل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة والمتمثلة في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة والهدف منه هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي ،المردودية والملاءمة المالية ،وكذلك مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمات الشركاء... الخ .

ثالثا: تقييم المردودية:

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي الذي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة ،كما يعتبر ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية ،وهي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة مع الوسائل التي ساهمت في تحقيقها وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء المالي ،حيث يمكن الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل.

رابعا: تحليل التدفقات النقدية:

حيث يمكن من استخدام جداول التدفقات النقدية المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض الخزينة وتحديد الدورة عن هذا العجز أو الفائض كما يحتوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي والتي لها دور في اتخاذ القرارات الاستراتيجية والمساعدة في تقييم الاستراتيجية.¹

¹ - بشرى العمري و حنان ماني ، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة دراسة تطبيقية للوضعية المالية لديون الترقية والتسيير العقاري (البويرة) ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر ،مالية مؤسسة ،المالية والمحاسبة ،كلية علوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة ألكلي محند أولحاج ، البويرة ، 2018 ، ص: 50.

الفرع الثاني: خطوات تقييم الأداء المالي:¹

لا يوجد اتفاق على خطوات محددة لعملية تقييم الأداء، لكن هناك منهج وطريق لابد وأن يمر بها المقيم والذي يشمل:

أولاً: جمع المعلومات: تتمثل الخطوة الأولى في مع كل المعلومات المتاحة عن الشركة والمنتجات والأسواق ومنافسيها، سواء من البيانات العامة (البيانات المالية المنشورة، التقارير الادارية أو المقالات الصحفية ...) أو من خلال (دراسات القطاع وملاحظات المحللين الماليين)، وعادة ما يتم استكمال هذه المرحلة من المعرفة العامة بالمؤسسة بإجراء مقابلات مع الادارة العليا والادارة التنفيذية، وكذلك زيارات ميدانية على أرض الواقع.

ثانياً: اجراء تشخيص اقتصادي:

يتم استخدام التحليل المالي الاقتصادي في المقام الأول بهدف فهم نموذج الأعمال للشركة أو المجموعة من نقطة بعد استراتيجي ومالي، ويتيح التحليل الاستراتيجي لقاء نظرة على الوضع التنافسي للشركة، والفرص المتاحة في السوق، وتميز نقاط قوتها وضعفها، والتحليل المالي للتعرف على محددات الأداء الاقتصادي والمالي للشركة على المدى الطويل وتحليل هيكل التمويل وتقييم قوته المالية.

ثالثاً: اختيار طريقة التقييم الصحيحة:

يتم خلال هذه المرحلة تحديد الطريقة التي سيتم استخدامها في تقييم الأداء، ويتوقف اختيار أسلوب معين على عدة عوامل: خصائص الشركة، وأهداف المشتريين وأفق الاستثمار، كما يعتمد هذا الخيار أيضاً على البيانات أو ظروف السوق وفي وقت التقييم.

رابعاً: وضع خطة عمل:

من الناحية النظرية، فإن أسلوب الاكتوارية عادة ما يكون هو الأنسب لأنه يفترض أن قيمة الشركة تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الناتجة عن أنشطتها، ولكن هذا الأسلوب يتطلب خطة عمل لتطوير وتقييم كمية من امكانيات التفاعل في حالة من الاندماج مع مجموعة أخرى

¹ - العمري بشرى و ماني حنان، المرجع نفسه، ص: 51.

،وتستند الخطة العمل على عدد من الافتراضات المتعلقة بالتغيرات في التدفق النقدي ، زيادة احتياجات رأس المال العامل أو الانفاق الاستثماري.

خامسا: تحديد الافتراضات ومحددات التقييم:

يتم خلال هذه المرحلة وضع الافتراضات أو المعايير التي يتم على أساسها تقييم الأداء وتتوقف هذه المعايير حسب نوع الأداء المقيم.

سادسا: بناء مجموعة والتقييم وحصر القيمة:

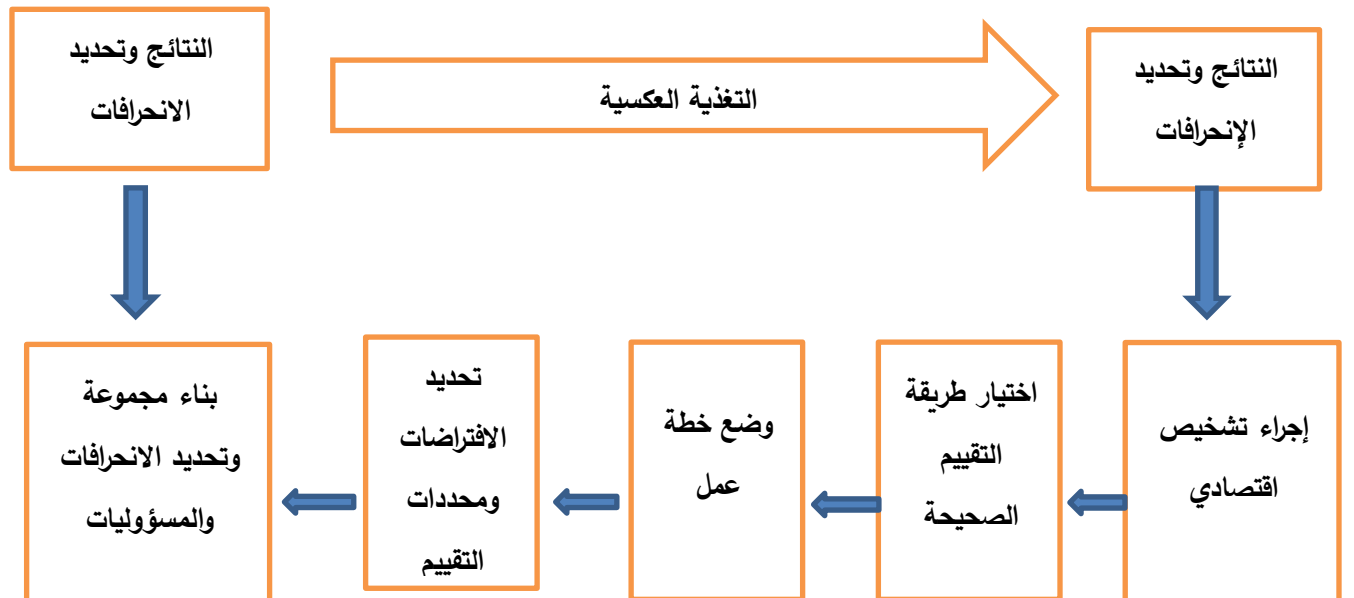
خلال هذه المرحلة يسعى المقيم أو المحلل لبناء مجموعة من القيم من خلال تحديد قيم الحد الأقصى للعنصر المراد تقييمه.

سابعا: النتائج وتحديد الانحرافات والمسؤوليات:

بعد القيام بعملية تحديد القيم وحصرها يبقى معرفة القيم التي لا تتوافق والمعايير الموضوعية وتحديد حجم انحرافها عن المعيار وتحديد المسؤول عن وقوع هذه الانحرافات.

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي وف المخطط الموالي:

شكل (02): خطوات تقييم الأداء المالي .



المصدر: بشرى العمري و حنان ماني ، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص مالية ومؤسسة، قسم المحاسبة والمالية، كلية علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة ، 2018، ص:52.

المطلب الثالث : دور أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي.¹

يستعين المحلل المالي من خلال القيام بعمله بمؤشرات تساعد على القياس وهي كثيرة ومتنوعة، والمؤشر المالي من أهمها باعتباره يعطي صورة كافية للتسيير داخل المؤسسة وتطور أدائها خلال فترات معينة، ويتم التقييم من خلاله بطرق وتقنيات عديدة قد تختلف حسب الهدف من الدراسة، والتحليل المالي من بينها اعتباره أداة لتقييم الأداء.

وتظهر أدوات التحليل المالي كأداة لتقييم الأداء داخل المؤسسة انطلاقاً من أوجه مختلفة يمكن حصرها في النقاط التالية:²

• **تقييم الأداء والنتيجة:** حيث تشمل النتيجة مختلف أنشطة المؤسسة.

• **تقييم الأداء والتمويل:** الطريقة التي يمكن من خلال للمؤسسة ادراك قيود التمويل التي قد تواجهها، وذلك وفق منظورين:

- النظر الثابتة تحقق في اطار تحليل الميزانية.

- النظر الديناميكية تعطي الأولوية لجدول التدفقات.

هذا الجانب من التقييم يعطي أهمية ومكانة كبيرة لمفهوم رأس المال الموجه من طرف المؤسسة من أجل القيام بمختلف الأنشطة .

- **تقييم الأداء والمردودية:** تعرف المردودية بالعلاقة التي تربط بين كل من النتيجة ومجموع رأس مال (النتيجة / رأس المال)، فهذا المؤشر يساعد في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، إذ يأخذ بعين الاعتبار كل من قيمة النتيجة وقيمة رأس المال المجمع من طرف المؤسسة لتحقيق هذه النتيجة.

¹ - زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1989، ص:52.

² - اليمين سعادة، استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص:25.

المبحث الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي

مؤشرات تقييم الأداء المالي هي مؤشرات كمية تسهل عملية حسابها، وهي في مجملها مؤشرات مالية أو نقدية وهذا يعود إلى طبيعة المعلومات المعتم عليها في تقييم الأداء المالي، وسنتطرق في هذا المبحث إلى مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية، مردودية المؤسسة.

المطلب الأول: تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات التوازن المالي

يضم هذا المطلب تحليل الميزانية المالية (سيولة- استحقاق) باستخدام مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في: رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة وقدرة التمويل الذاتي والتمويل الذاتي.

الفرع الأول: إعداد الميزانية المالية انطلاقا من الميزانية المحاسبية

بعد إجراء التعديلات على الميزانية المحاسبية تبعا لمبدأ ترتيب عناصر الأصول حسب درجة السيولة وكذا ترتيب عناصر الخصوم حسب درجة الاستحقاق يتم إعداد الميزانية المالية بنوعيتها المفصلة والمختصرة.

أولاً: تعريف الميزانية المالية (سيولة- استحقاق): " هي جدول يشمل جانبين، جانب الأصول مرتب حسب درجة السيولة ومبدأ السنوية مع إعادة تقدير عناصر الأصول بالقيم الحقيقية، وجانب الخصوم مرتب حسب تاريخ الاستحقاق ومبدأ السنوية.¹

ثانياً: تعريف الميزانية المالية المختصرة: " هي الجدول الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصل مع مراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة.²

والجدول الموالي يبين الميزانية المالية المختصرة كما يلي:

¹ - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية، التحليل المالي للمشروعات والاعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص:45.

² - محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص:10.

الجدول رقم(1): الميزانية المالية المختصرة

الأصول:	الخصوم:
الأصول الثابتة: -الاستثمارات المالية والمعنوية والمادية. -عناصر الأصول الثابتة لأكثر من سنة.	الأصول الدائمة: -الأموال الخاصة. -الديون المتوسطة والطويلة الأجل. -الاستحقاقات المؤجلة لأكثر من سنة.
الأصول المتداولة: -المخزونات -حقوق المؤسسة لدى الغير (العملاء). -المتاحات (الصندوق، البنك، الخزينة).	القروض قصيرة الأجل: -حسابات المورد ومستحقاته. -الاعتمادات البنكية الجارية.

المصدر: إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، التسيير المالي، دار وائل للنشر، ط2، عمان 2011، ص66.

ثانيا: تقييم الأداء المالي بمؤشرات التوازن المالي

بعد إعداد الميزانية المالية وهي تحويل وتصنيف وترتيب البيانات الواردة في الميزانية المحاسبية يتم حساب مؤشرات التوازن المالي المتمثلة في رأس المال العامل، احتياجات رأس المال العامل والخزينة بهدف قياس التوازن المالي للمؤسسة.

- 1- رأس المال العامل: يعتبر أهم مؤشرات التوازن المالي، ويمثل " فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة.¹

¹ - بن خروف جليلة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية مؤسسة، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 2009، ص:89.

ويحسب رأس المال العامل بطريقتين:

-من أعلى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

-من أدنى الميزانية:

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأصول المتداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

1-1- أنواع رأس المال العامل: يمكن تلخيص أنواعه كالتالي: ¹

1-1-1- رأس المال العامل الإجمالي: هو مجموعة الأصول المتداولة المتعلقة بنشاط الاستغلال للمؤسسة التي تدور وتتحوّل إلى سيولة في مدة أقل من سنة.

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة} = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم قابلة للتحقيق} + \text{قيم جاهزة.}$$

1-1-2- رأس المال العامل الخاص: هو المقدار الإضافي من الأموال الخاصة عن تمويل الأصول الثابتة، ويحسب بالعلاقة التالية: ²

$$\text{رأس المال الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{أصول الثابتة} = \text{الأصول المتداولة} - \text{مجموع الديون.}$$

1-1-3- رأس المال العامل الخارجي (الأجنبي): هو ذلك الجزء من الديون الخارجية التي

تمول رأس المال الإجمالي أو الأصول المتداولة.

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{مجموع الخصوم} - \text{الأموال الخاصة} = \text{مجموع الديون.}$$

1-2- الحالات المتعلقة برأس المال العامل: ¹

¹ - علي عريوة حمزة، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام أدوات التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016، ص:32.

² - جلييلة بن خروف، مرجع سابق، ص:90.

-**رأس المال العامل موجب:** يدل على وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عن تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال.

-**رأس المال العامل سالب:** يعني المؤسسة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير، يتطلب منها إجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي، ويدل أيضا على أن هناك جزء من الاستثمارات ممول من طرف الديون قصيرة الأجل وهذا ليس توظيفا عقلانيا لأموال المؤسسة.

رأس المال العامل معدوم: يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة.

2- الاحتياج في رأس المال العامل BFR: هو الفرق بين الاحتياجات الدورية المهمة والموارد الدائمة في المؤسسة أثناء دورة نشاطها، عليها أن تغطي مخزونات ومدينوها بالديون قصيرة الأجل، فإذا كان هناك فرق موجب بين الطرفين فهو يعبر عن حاجة المؤسسة إلى موارد أخرى تزيد مدتها عن دورة واحدة². ويحسب بطريقتين هما:³

احتياج رأس المال العامل = احتياج الدورة - موارد الدورة.

احتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + القيم غير الجاهزة) - (د.ق.أ - السلفات المصرفية).

2-1- حدود احتياجات رأس المال العامل:⁴

-**احتياج في رأس المال العامل موجب:** تحدث عندما لا تغطي الديون قصيرة الأجل من دون السلفات المصرفية احتياجات الدورة المتمثلة في الأصول المتداولة من دون القيم الجاهزة.

¹ - شعيب شنوف، التحليل المالي طبقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2015، ص: 127-128.

² - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، الجزائر، 2001، ص: 148.

³ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص: 129.

⁴ - عويس مصطفى إسماعيل، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1998، ص: 2.

-احتياج في رأس المال العامل سالب: المؤسسة لها فائض في رأس المال العامل وذلك بعد تغطية كل احتياجات التمويل الدورية.

-احتياج في رأس المال العامل معدوم: أي عندما تكون الدورة تغطي كل احتياجات التمويل الدورية، وهذا يتحقق توازن الدورة.

3- الخزينة الصافية TN : هي عبارة عن مبلغ القيم الجاهزة أو المتاحة الفعلية وهي الفرق بين الموارد المستعملة في تمويل النشاط المؤسسة والاحتياجات الناتجة عن هذا النشاط خلال فترة زمنية معينة. وتحسب الخزينة كالتالي:¹

$$\text{الخزينة} = \text{رأس المال العامل } FRng - \text{احتياجات رأس المال العامل } BFR.$$

$$\text{الخزينة} = \text{استخدامات } ET - \text{موارد الخزينة } RT.$$

و تأخذ الخزينة الحالات الثلاث التالية:²

- خزينة موجبة أي $(BFRg < FR)$: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة بتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة، لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

- خزينة سالبة أي $(BFRg > FR)$: في هذه الحالة المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في اجالها، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجوب تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة إما تطالب بحقوقها الموجودة لدى الغير، أو تقترض من البنوك، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير عن طاقتها الإنتاجية، وأحيانا تلجأ لبيع بعض المواد الأولية.

- خزينة معدومة $(FR = BFR)$: بمعنى أننا أمام الخزينة المثلى.

ثالثا: القدرة على التمويل الذاتي و التمويل الذاتي

¹ - حسين لهيبي وعثمان يخلف، التحليل المالي في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر، ص:26.

² - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص:130.

يكتسب التمويل الذاتي أهمية كبيرة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، فهو يعتبر من المؤشرات المالية الهامة التي يستند إليها من تقييم الكفاءة المالية للمؤسسة، فالتمويل الذاتي يتميز باستقلاليته عن أي طرف آخر فهو يعبر عن استقلالية المؤسسة ويلعب دورا هاما خاصة في مرحلة إنشاء المؤسسة ومراحل النمو التي تصاحب توسع المؤسسة في القطاع الذي تنشط فيه. سنتطرق هنا لتعريف التمويل الذاتي وكيفية حسابه.

1- قدرة التمويل الذاتي (الهامش الإجمالي للتمويل الذاتي)

تعتبر القدرة على التمويل الذاتي من بين أهم الموارد الدائمة التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل احتياجاتها المالية، سنتناول تعريفها وكيفية حسابها:

1-1- تعريف قدرة التمويل الذاتي:

هي حركة الموارد النقدية التي تحققها المؤسسة أي ما نتحصل عليه وما تدفعه المؤسسة من نقود فعليا والفرق الموجب بيم ما تدفعه من نقود وما نحصله من نقود خلال فترة استغلالها بمثل قدرة التمويل الذاتي.¹

1-2- حساب قدرة التمويل الذاتي: يتم حساب قدرة التمويل الذاتي من خلال العلاقة التالية:²

$$\text{القدرة على التمويل الذاتي} = \text{النتيجة الصافية} + \text{الإهلاكات والمؤونات.}$$

وتوجد طريقتين أساسيتين لحساب القدرة على التمويل الذاتي :

1-2-1- الطريقة الأولى (الطريقة المفسرة): وتنطلق هذه الطريقة من أعلى جدول حسابات النتائج انطلاقا من الفائض الإجمالي للاستغلال الذي يستعمل الفائض الإجمالي تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على استبيان أصل قدرة المؤسسة على التمويل الذاتي، لكن يعاب عليها في ذات الوقت بصعوبة حسابها مقارنة بالطريقة التكميلية (الإضافية) في قياس الثروة أو الإيراد الذي حققته المؤسسة من عملياتها الاستغلالية فقط، ويحسب يلي:

¹ - خالص صافي صالح، تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص:125.

² - إلياس بن ساسي وقرشي يوسف، التسيير المالي ودروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، ط2، 2011، ص:128.

- الفائض النقدي للاستغلال (أو العجز الخام للاستغلال).
- +المنتجات العملياتية الأخرى (ح/75) ماعدا (ح/752).
- الأعباء العملياتية الأخرى (ح/65) ماعدا (ح/652).
- +منتجات مالية (ح/76) - أعباء مالية (ح/66) .
- + المنتجات غير العادية (ح/77) - الأعباء غير العادية (ح/67).
- الضريبة على الأرباح (ح/695) - قدرة التمويل الذاتي للنشاط.

1-2-2- الطريقة الثانية (طريقة المضاف): ويتم حسابها انطلاقا من أسفل جدول حسابات

النتائج من خلال النتيجة الصافية كما يلي:

- النتيجة المحاسبية الصافية.
- +مخصصات الأعباء المحسوبة (اهتلاكات ومؤونات).
- استرجاع الأعباء المحسوبة (اهتلاكات ومؤونات).
- إعانات الاستثمار المحولة للنتيجة.
- فائض قيمة التنازل عن عناصر الأصول.
- + ناقص قيمة التنازل عن عناصر الأصول.
- = قدرة التمويل الذاتي للنشاط.

إن تحديد قدرة التمويل الذاتي حسب الطريقة الإضافية، يكون جد بسيط وبسرعة مقارنة بالطريقة السابقة، لكنها تطرح مشكلة عدم القدرة على تبرير تكوين الفائض النقدي.

2- التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي للمؤسسة مجموعة الموارد التي يمكن للمؤسسة الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج.

2-1- تعريف التمويل الذاتي: يعتبر التمويل الذاتي من المصادر المالية الأساسية للمؤسسة حيث يمثل الفائض النقدي الصافي المتاح للمؤسسة بعد توزيع الأرباح.¹

التمويل الذاتي = القدرة على التمويل الذاتي - الأرباح الموزعة.

2-2- حساب التمويل الذاتي: يتم حساب التمويل الذاتي بواسطة العلاقة التالية:²

المطلب الثاني: تقييم الاداء المالي بواسطة النسب المالية.

التقنية الثانية المستعملة والتي يستعين بها المحلل المالي في ربط القيم المالية، ودراستها وتحليل نتائجها وتقييم أدائها هي النسب المالية.

الفرع الأول: تعريف النسب المالية: هي علاقة بين قيمتين ذات معنى على الهيكل أو الاستغلال، و تأخذ هذه القيم من جدول تحليل الاستغلال أو الميزانية أو منهما معا.³

الفرع الثاني: أهم النسب المالية: سنتناول أهم النسب مع احترام عدم تكرار النسب المتشابهة.

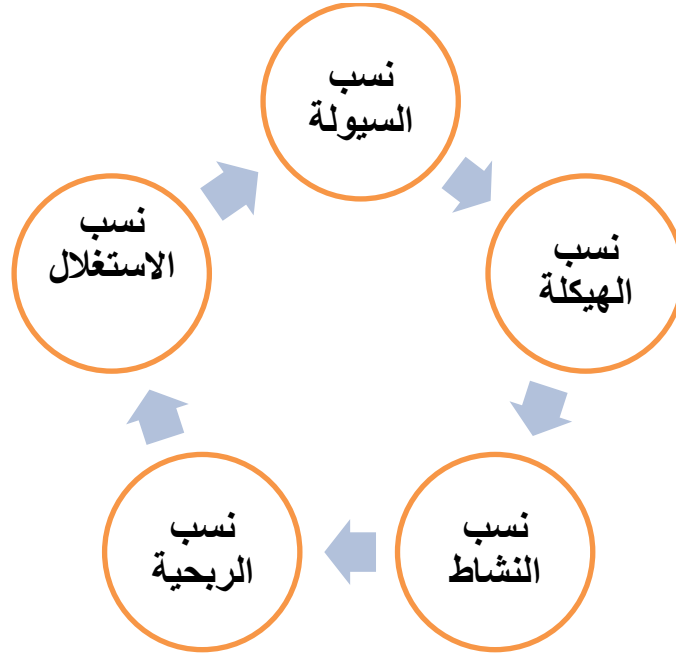
والشكل الموالي يبين أهم النسب:

¹ - مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004، ص:17.

² - محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ص:116.

³ - أبو الفتوح علي فضالة، التحليل المالي وإدارة الأموال، دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص:51.

الشكل (04): أهم النسب المالية



المصدر: من إعداد الطالبات بناء على بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 110.

أولاً: **نسب الهيكل**: تقوم المؤسسة بواسطة تحليل الكتل المالية الموجودة في الميزانية وقياس مدى مساهمة الأموال بأنواعها في التمويل، ومن أهم النسب ما يلي:

• **نسب التمويل الدائم**: تشير هذه النسب إلى تغطية الاستثمارات الصافية بالأموال الدائمة، وتحسب كالتالي:¹

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الغير الجارية}}$$

- **نسبة التمويل الدائم < 1**: يعني أن الموارد الثابتة مولت كل الاستخدامات الثابتة وبقي فائض استعمال في تمويل الأصول المتداولة وهو يمثل رأس المال العامل الصافي الإجمالي.

- **نسبة التمويل الدائم > 1**: هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الغير جارية، أي رأس المال العامل الدائم سالب والحالة المالية سيئة كون الديون قصيرة الاجل تمول الأصول الثابتة وهي طريقة تمويل غير عقلانية.

¹ - بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة والنشر والتوزيع، 1999، ص 110.

نسبة التمويل الدائم=1: يعني هذا انعدام رأس المال العامل الصافي وهذا في غير صالح المؤسسة ويقودنا الحديث عن الأسباب العامة لتكوين رأس المال العامل الدائم.

• **نسبة التمويل الخاص:** تقيس هذه النسبة مدى تغطية المؤسسة لأصولها غير الجارية بأموالها الخاصة، وتحسب كما يلي:¹

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}.$$

-**النسبة <1:** يعني أن المؤسسة تمول قيمتها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى وهذه الوضعية تسمح للمؤسسة بالحصول على قروض إضافية بسهولة كلما أرادت ذلك والعكس صحيح.

• **نسبة الاستقلالية المالية:** تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ حجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}.$$

-**النسبة >1:** تعني المؤسسة في وضعية مثقلة بالديون ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة.

-**النسبة <1:** تعني أن المؤسسة تستطيع التعامل بمرونة مع الدائنين في شكل الديون.

• **نسبة قابلية السداد:** تسمى أيضا نسبة التمويل الخارجي، تبين مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي تقارن موجودات المؤسسة والمتمثلة في الأصول بمجموع الديون، وتحسب وفق العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}.$$

¹ - مبارك لسلوس، مرجع سبق ذكره، ص 46.

² - المرجع نفسه، ص 46

³ - المرجع نفسه، ص 47

-النسبة <1: يفضلها المالكون، لأن زيادتها قد تؤدي إلى تعظيم العائد لهم، كما قد تؤدي إلى استمرار سيطرتهم لاستغنائهم عن زيادة رأس المال بإدخال شركاء جدد.¹

-النسبة >1: يترتب انخفاض النسبة تقليل المخاطر التي يتعرض لها المالكون والمقرضون، لأن انخفاضها يعني انخفاض عبء خدمة الدين، ويفضل الدائنون انخفاضها لأنها كلما انخفضت أتاحت هامش أمان أفضل لهم.²

ثانيا: نسب السيولة: الغرض من حساب نسب السيولة هو الوقوف على قدرة استخدامات المؤسسة المتداولة على مسيرة استحقاقية الديون قصيرة الأجل ضمن الموارد.

•نسبة السيولة العامة: تعبر هذه النسبة على عدد المرات التي تستطيع فيها الأصول الجارية تغطية الخصوم المتداولة، وتحسب كالتالي:³

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

-النسبة <1: معناه أن المؤسسة تتمتع لسيولة كبيرة وبالتالي يمكنها مواجهة الالتزامات المالية قصيرة الاجل، بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع.

-النسبة >1: المؤسسة في وضعية حرجة وعليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو تنقص من الديون قصيرة الأجل.

•نسبة السيولة السريعة: تعتبر هذه النسبة أكثر دقة وصدقية في قياس السيولة من نسبة السيولة العامة، وذلك لاقتصارها على الأصول الأكثر سيولة، وتحسب كالتالي:⁴

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{القيم القابلة للتحقيق} + \text{خزينة الأصول}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

في اغلب الأحيان لا تتجاوز هذه النسبة الواحد.

¹-مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2006، ص333.

²- مفلح محمد عقل، مرجع نفسه، ص334.

³- بوشاشي بوعلام، مرجع السابق، ص111.

⁴- أبو الفتوح علي فضالة، مرجع سابق، ص21.

• **نسبة السيولة الحالية:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل والاعتماد على السيولة الموجودة تحت تصرفها فقط، وتحسب كالتالي:¹

$$\text{نسبة السيولة الحالية} = \text{خزينة الأصول} / \text{الخصوم الجارية.}$$

تعكس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية (د.ق.أ) بالسيولة التي تتوفر لديها.

ثالثاً: **نسب النشاط:** هي النسب التي تقيس مدى فعالية المشروع في استخدام الموارد المتوفرة لديه وتتضمن جميع هذه النسب ضرورة وجود توازن مناسب بين المبيعات وبين حسابات الأصول المختلفة مثل المخزون ونسب الأصول الثابتة وغيرها.²

ومن بين هذه النسب ما يلي:

• **نسبة دوران المخزون:** يتم حساب معدل دوران المخزون وفق الصيغة التالية:³

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة المبيعات} / \text{متوسط المخزون (مرة).}$$

تعبر هذه النسبة عن مدى كفاءة المؤسسة في إدارة أصولها من المخزونات، وقدرتها على إبقاء المخزون ضمن الحد الأدنى المثالي المتناسب مع حجم عملياتها، ويستخدم هذا المعدل أيضاً في الحكم على كفاءة إدارة التسويق.

• **معدل دوران الزبائن:** توضح لنا هذه النسبة السياسة الافتراضية للمؤسسة وتبين مدة الائتمان المفتوح للزبائن سواء بالأيام أو بالأشهر، وتحسب بالعلاقة التالية:⁴

$$\text{معدل دوران الزبائن} = \text{مبيعات السنة} / \text{الزبائن} + \text{أوراق القبض.}$$

- **متوسط فترة التحصيل:** يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، إذا كلما انخفض متوسط التحصيل اعتبر هذا المؤشر إيجابياً، والعكس صحيح.

¹ - مسعودة بوقرة و سعاد جغام، مرجع سابق، ص: 28.

² - محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص: 76.

³ - محمد الفيومي، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، دار الإشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، 2003، ص: 83.

⁴ - بهدي عمر، مدى مساهمة النظام المحاسبي المالي في تدعيم قواعد التحليل المالي، مذكرة ماستر، تخصص محاسبة، قسم علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2013، ص: 11.

ويحسب كما يلي:

$$\text{متوسط فترة التحصيل} = 360 / \text{معدل دوران الزبائن.}$$

• **معدل دوران الموردين:** يؤثر هذا الحساب على موارد المؤسسة لأن قروض الموردين تشكل موارد هامة بالنسبة للمؤسسة لتمويل دورة الاستغلال، وتحسب كالتالي:¹

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{مشتريات السنة} / \text{الموردون} + \text{أوراق الدفع.}$$

- **متوسط فترة الدفع:** يقيس هذا المتوسط مدى كفاءة المؤسسة، حيث كلما ارتفع معدل الدفع اعتبر هذا المؤشر إيجابياً، ويحسب كما يلي:

$$\text{متوسط فترة الدفع} = 360 / \text{معدل دوران.}$$

رابعاً: **نسب الربحية:** وتقيس هذه النسب مدى قدرة الشركة على توليد الأرباح، وتعتبر المقياس الفعال لسياسات الشركة الاستثمارية والتمويلية.²

• **هامش الربح الصافي:** توضح هذه النسبة المدى الذي يمكن أن يخفّضه الربح الصافي المتولد قبل أن تتعرض المنشأة لخسائر فعلية، أي قبل أن يتحول صافي الربح بعد الضريبة إلى قيمة سالبة.³ ويحسب كالتالي:

$$\text{هامش الربح الصافي} = (\text{صافي الربح بعد الضريبة} / \text{المبيعات}) \times 100\%.$$

• **معدل العائد على حقوق الملكية:** يتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على حقوق الملكية، ولذا يقيس معدل العائد على الأموال المستثمرة بواسطة الملاك.⁴ ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = (\text{الأرباح الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) \times 100\%.$$

¹ - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص: 51.

² - خلدون إبراهيم الشريقات، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، ط1، عمان، الأردن، 2001، ص: 130.

³ - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، ط الخامسة، الإسكندرية، 2003، ص: 97.

⁴ - المرجع نفسه، ص: 103- 104.

• **معدل العائد على الاستثمار:** يطلق على هذه النسبة معدل العائد على الاستثمار التي يقوم عليها نظام دييون. ويقاس هذا المعدل بقسمة صافي الربح بعد الضريبة على مجموع الأصول.

ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الاستثمار} = (\text{الأرباح الصافية} / \text{مجموع الأصول}) \times 100\%$$

خامسا: نسب الاستغلال: لأجل القيام بهذا التحليل نستخدم مؤشرات ونسب عديدة تبين فعالية وكفاءة ومردودية المؤسسة وفعالية التسيير، وتتركز على رقم الأعمال والقيمة المضافة.

• **-بالنسبة لرقم الاعمال:** تقيس هذه النسبة مردودية وفعالية المؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح، وأهم النسب هي:

- **معدل الهامش الإجمالي:** للهام الإجمالي فائدة كبيرة لأنه يعتبر المصدر الحقيقي لأرباح المؤسسة التجارية وهو مؤشر هام لمراقبة مردودية المؤسسة، ويحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل الهامش الإجمالي} = (\text{الهامش الإجمالي} / \text{رقم الأعمال}) \times 100\%$$

كلما ارتفع هذا المعدل دل على تحسن مردودية المؤسسة.

- **معدل القيمة المضافة:** يترجم هذا المعدل بنية الإنتاج في المؤسسة الصناعية والذي يؤثر على احتياجات التمويل، ويحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{معدل القيمة المضافة} = (\text{القيمة المضافة} / \text{رقم الأعمال}) \times 100\%$$

- **نسبة هامش الربح الصافي:** تمثل العائد على المبيعات، كما تبين قدرة المؤسسة على تحقيق ربحا من المبيعات، وتحسب بالعلاقة التالية:³

$$\text{هامش الربح الصافي} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الرقم الاعمال}) \times 100\%$$

¹ - جغام سعاد و بوقرة مسعودة، مرجع سابق، ص:30.

² - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص:170.

³ - المرجع نفسه، ص:171.

- **بالنسبة للقيمة المضافة:** تعتبر القيمة المضافة مؤشرا مهما لتقييم الأداء وتحسب نسبة كل جزء أو عنصر إلى القيمة المضافة بواسطة النسب باستخدام العناصر التي تتوزع عليها وهي أساسا مصاريف المستخدمين والإهلاكات، وأهم هذه النسب هي:
- **معدل اليد العاملة:** تقيس حصة الثروة والتي تعمل على تأجير العمال ولأهميتها بالنسبة للقيمة المضافة، وتحسب بالعلاقة التالية:¹

$$\text{معدل اليد العاملة} = (\text{مصاريف المستخدمين} / \text{القيمة المضافة}) \times 100\%$$

- 5-2-2- **معدل الإهلاكات:** نقيس مدى أو درجة اعتماد المؤسسة على الآلات أو المكننة، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الإهلاكات} = (\text{الإهلاكات} / \text{القيمة المضافة}) \times 100\%$$

كلما ارتفعت مصاريف المستخدمين عن نسبة الإهلاكات، يدل هذا على استعمال أكثر لليد العاملة في الإنتاج، والعكس.

المطلب الثالث: تقييم الأداء بواسطة نسب المردودية

يعتبر مؤشر المردودية أحد المؤشرات الاقتصادية المهمة لتحديد مستوى كفاءة الأداء، ومن مؤشرات المردودية: نسبة المردودية المالية، نسبة المردودية الاقتصادية، نسبة المردودية التجارية، وسيتم تحليل هذه النسب كالتالي:

الفرع الأول: المردودية الاقتصادية: تهتم بالنشاط الرئيس وتستبعد النشاطات الثانوية وذات الطابع الاستثنائي حيث تحمل في مكوناتها عناصر دورة الاستغلال ممثلة بنتيجة الاستغلال من جدول حسابات النتائج والأصول الاقتصادية من الميزانية، وتقاس كالتالي:²

$$\text{المردودية الاقتصادية} = \text{الفائض الإجمالي للاستغلال} / \text{الأصول الاقتصادية}$$

¹ - سعاد جغام و مسعودة بوقرة ، مرجع سابق، ص:31.

² - مبارك لسلوس، مرجع سابق، ص:88.

حيث: الأصول الاقتصادية = رؤوس الأموال الخاصة والديون طويلة ومتوسطة الأجل، وهي مصادر التمويل التي تزيد مدة استحقاقها عن السنة المالية.¹

ثانيا: المردودية المالية: تفيد هذه النسبة في معرفة الربح المتحصل عليه في كل دينار مستعمل من الأموال الخاصة، ويستحسن أن تكون هذه النسبة مرتفعة حتى تكون تمكن المؤسسة من اجتذاب أكبر عدد من المساهمين عند الحاجة، وتحسب بالعلاقة التالية:²

$$\text{المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}.$$

ثالثا: المردودية التجارية (نسبة الربحية الصافية): تعبر هذه النسبة عن مدى تحقيق المؤسسة لنسبة صافية أي بإبعاد الضرائب المدفوعة عن رقم الأعمال.³

$$\text{نسبة الربحية الصافية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}}.$$

لا يتوقف استعمال لهذه النسبة على دراسة المؤسسة بذاتها فقط، إنما يتسع إلى حد مقارنتها مع نسب المؤسسات التي تنشط في نفس القطاع.

المبحث الثالث: دراسة حالة مطاحن مؤسسة التاج الذهبي.

المطلب الاول: ماهية المؤسسة

الفرع الأول: تعريف المؤسسة وبطاقتها الفنية

شركة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي هي مؤسسة صناعية موضوعها صنع الدقيق والبرغل وطحين الحبوب، صنع طحين القرنيا، بقايا طحن الحبوب والقنريات، الحبوب المغرلة، الحبوب المقشرة، الحبوب المسحوقة أو المسطحة، وبصفة عامة كافة العمليات التجارية والمالية والمنقولة والعقارية عبر التراب الوطني أوفي البلدان الأجنبية تعد شركة مطحنة التاج الذهبي شركة أموال ذات الشخص الوحيد أسست سنة 2002، حيث تقرر تعديل الشكل القانوني للشركة لتتحول (EURL) وذات المسؤولية من شركة أموال ذات شخص وحيد وذات مسؤولية محدودة وذلك سنة

¹ - يوسف مامش وناصر دادى عدون، مرجع سابق، ص:19.

² - إلياس بن ساسي ويوسف قريشي، مرجع سابق، ص:267.

³ - بوشاشي بوعلام، مرجع سابق، ص:11.

2006 وتغيير تسمية الشركة بتسمية جديدة هي شركة (SNC) إلى شركة أشخاص شركة تضامن تضامن مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي برأسمال اجتماعي قبل التعديل قدره 100.000 دج، ورأسمال اجتماعي بعد التعديل قدره 500.000 دج رقم سجلها التجاري: 02 ب 0542513 • يقدر عدد عمالها حاليا حوالي 23 عامل، تقع بالمنطقة الصناعية كوينين مدينة الوادي.

• اسم مسيرها: مصباحي محمد الصغير.

• قطاع النشاط: الإنتاج الصناعي رمز النشاط 107101 نصه الطحانة.

• عنوان موقعها على الانترنت: ----- / -----

• بريدها الالكتروني: ----- / -----

• علامتها التجارية:



الفرع الثاني: نشأة وتطور الشركة

قبل التعديل في القانون الأساسي لشركة مطحنة التاج الذهبي تأسست الشركة

في التاسع والعشرين من ماي سنة ألفين واثنين 2002/05/29، حيث تتربع على مساحة تقدر بـ 1.500 متر مربع ومبنى ذا استعمال تجاري أطواله (20م * 20م) شكل مربع يوجد بالطابق الأرضي، تقع الشركة بجانب الطريق الوطني رقم 48 بالمنطقة المتعددة النشاطات بكوينين ولاية الوادي فمنذ إنشائها عملت الشركة على تحقيق أهدافها المبرمجة وذلك بالاستثمار في المجال الذي أعطت له الأولوية ألا وهو إنتاج الدقيق، وفي بداية سنة 2005 قامت الشركة بتوسيع نشاطها وذلك بإضافة وحدة أخرى لإنتاج الفريضة

وفي نهاية الموسم الأول من سنة 2006 قامت الشركة بإضافة بعض الاستثمارات الجديدة والمتمثلة في معدات نقل من شاحنات وذلك لنقل منتجاتها عبر التراب الوطني وكذا حافلة لنقل العمال وورشة ميكانيكية لمراقبة وصيانة الآلات والمعدات.

المطلب الثاني: مهام المؤسسة وأهدافها.

الفرع الأول: مهام مؤسسة التاج الذهبي:

تتلخص المهمة الرئيسية للشركة في شراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين من السوق الوطنية وتصنيعها إلى توزيعها على مستوى الولاية وخارجها للمنتجات المتخصصة فيها من فريضة ونخالة وينحصر مجال نشاط المؤسسة في الأشغال التالية القيام بالدراسات والإحصائيات:

الخاصة باحتياجات الولاية وخارجها في السلع المحتكرة لتسويقها ومحاولة فتح أوجه جديدة تتناسب مع الاحتياجات الحقيقية للولاية والمقدرة الشرائية للمواطنين.

• إعداد برامج التمويل على حسب الاحتياجات المقدمة من العملاء.

• ضمان الوجود الدائم للمنتجات عبر المنافذ التسويقية.

• تكوين الاحتياجات الأمنية في السلع وذلك على المدى البعيد.

• التكفل بإجراءات الضمان للسلع المسوقة.

الفرع الثاني: أهداف مؤسسة التاج الذهبي.

تسعى المؤسسة لتحقيق عدة أهداف منها:

• تحقيق ربح لضمان ديمومة الشركة والحفاظ على بقائها.

• السعي لرفع قيمة المبيعات وبالتالي رفع قيمة الأعمال.

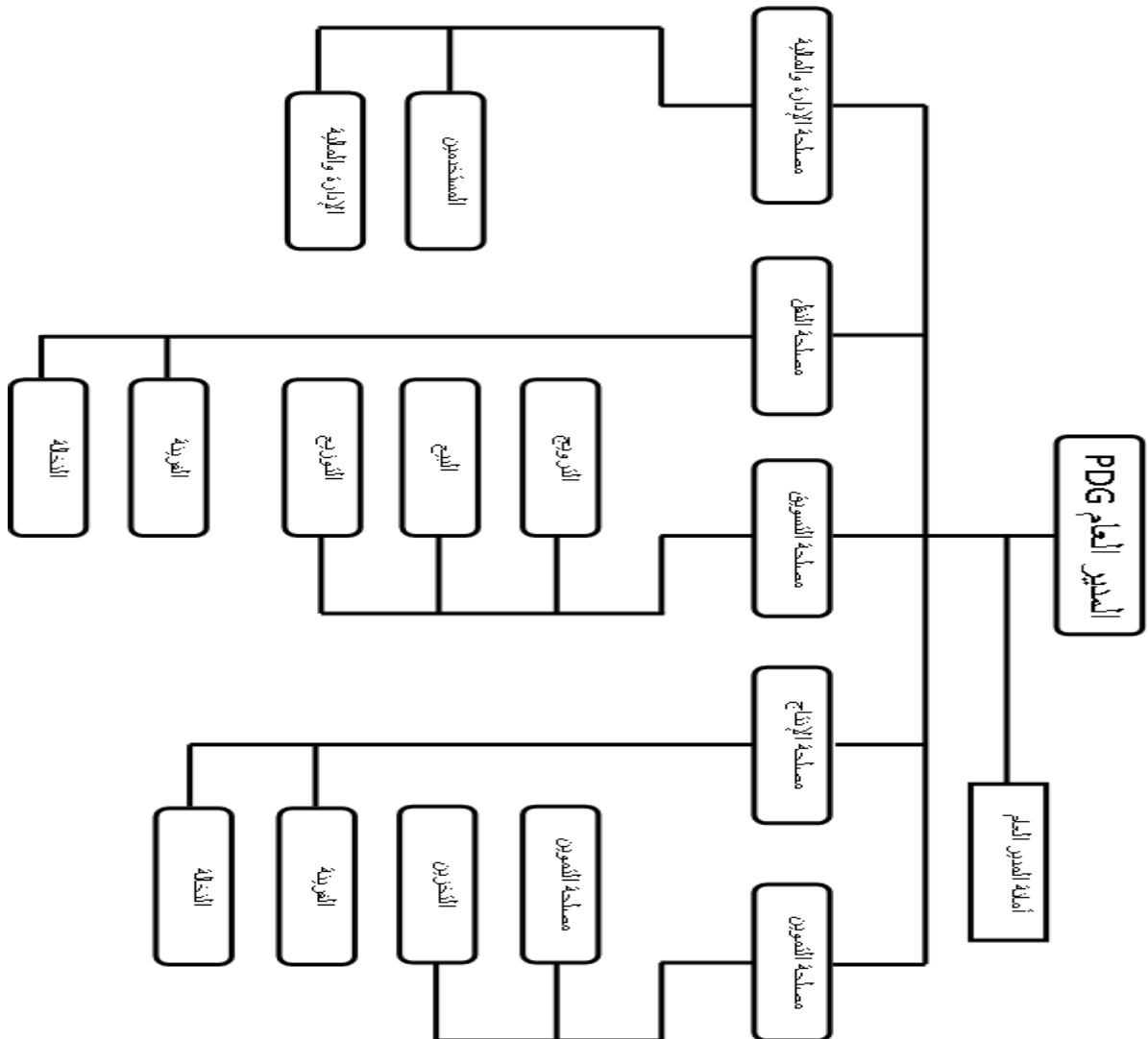
المحافظة على حصتها في السوق المحلية بالولاية وأيضا حصتها في السوق الوطنية مع محاولة التوسع إلى نقاط أبعد.

الفرع الثالث: الهيكل التنظيمي للشركة.

أولاً: شرح الهيكل التنظيمي

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة مصباحي وشركائه مطحنة التاج الذهبي من خمس مصالح، كما أن للإدارة أمانة عامة كما هو موضح الهيكل التنظيمي الموالي:

الشكل (05): يوضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة



ثانياً: وظائف مصالح الشركة.

• **المدير العام:** أن كل مؤسسة على اختلاف أنواعها القانونية لابد لها من مدير يكون على هرمها التسلسل الإداري ويتمثل ذلك في شخص المدير مهما اختلفت التسميات، مدير، مدير عام مسير الخ، ويعتبر أعلى سلطة إدارية في المؤسسة لما له من دور فعال في المؤسسة وبعلاقاتها مع المحيط الخارجي، حيث يشرف على جميع التعاملات الداخلية والخارجية كما يشرف على السير الحسن في جميع نشاطات المؤسسة وله الصلاحيات في اتخاذ القرارات والتدخل في أعمال بقية الأفراد في المؤسسة.

• **-أمانة المدير:** تعتبر همزة وصل بين المسؤول والمصالح داخل المؤسسة وخارجها وهي من أهم المصالح في المؤسسة وهذا لأنها تسهل عملية سير المعلومات ومعالجتها وتنظيمها وتتكفل بـ:

- استقبال البريد الوارد للمؤسسة.

- استقبال المكالمات الداخلية والخارجية.

- مساعدة المدير العام في مهامه.

- متابعة السير الحسن لنشاط المدير العام.

• **-مصلحة التموين:** وتشتمل هذه المصلحة على فرعين هما

- **الشراء:** تختص هذه المصلحة بشراء المواد الأولية المتمثلة في القمح الصلب والقمح اللين والأغلفة المستهلكة.

-**التخزين:** ويختص هذا الفرع بتخزين المواد الأولية المشتراة من أجل إدخالها في العملية الإنتاجية.

- **مصلحة الإنتاج:** تعتبر هذه المصلحة هي الركيزة الأساسية في نشاط المؤسسة بطبيعتها شركة إنتاجية وتختص هذه المصلحة إدخال المواد الأولية المشتراة لغرض التصنيع في الطاحونة من أجل الحصول على منتج الفريضة كما أن لهذا المنتج مشتقات متمثلة في مادة النخالة

- **مصلحة التسويق:** وتنقسم هذه المصلحة إلى ثلاثة أقسام:

1- الترويج: ونقصد به وضع سياسة إشهارية للمنتوج للاطلاع عليه من قبل عدد اكبر ممكن من المستهلكين.

2- البيع: وتختص هذه المصلحة ببيع المنتوجات وتحرير فواتير البيع للزبائن وتسجيل هذه الفواتير في كشوف مبيعات مقسمة حسب طبيعة البيع (بيع بالأجل، بيع نقدا أو بيع بصك) وطبيعة السلع (فرينة، نخالة).

3- التوزيع: وهي المرحلة ما بعد البيع ونقصد بها إيصال المنتوجات المباعة إلى التجار في أحسن الظروف.

• النقل

• **المواد الأولية:** ونقصد به جلب المواد الأولية من الموردين إلى مقر الشركة

• **المنتوج:** وهو إيصال المنتوجات إلى كل من التجار والمستهلكين

• مصلحة الإدارة والمالية

-**المستخدمين:** وهو مكتب متابعة شؤون العمال وتسيير جميع ملفاتهم، كما يعتبر مصدرا هاما لكل القرارات الخاصة بهم، وتوضيح واجباتهم وحقوقهم، وكذا تسهر على استقبال ملفات طلب العمل، ومن مهامه أيضا تحضير أجور العمال لتسديدها وكذا حضور العمال والتكفل باشتراكاتهم في صناديق الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية لهم.

-**الإدارة والمحاسبة:** وتختص هذه المصلحة بشتى الأعمال الإدارية والمحاسبية التي من شأنها العمل على تنظيم وتوجيه إداري سليم وتحديد الوضعية المحاسبية والمالية للمؤسسة بشكل دقيق، ويقوم بـ:

-يقوم بكل ما يتعلق بالتحصيل أي متابعة ديون وحقوق الشركة.

-مع الموردون والعملاء.

-القيام بالعمليات البنكية وعمليات الصندوق.

-القيام بعمليات الجرد للوسائل والمعدات.

المطلب الثالث: دراسة تطبيقية للوضع المالية لمؤسسة التاج الذهبي

الفرع الأول: دور التحليل المالي في تقييم أداء المالي

1- حسب التحليل المالي تصبح الميزانية كما يلي:

- الأصول ————— غير الجارية أصول ثابتة

- الأصول الجارية ————— أصول متداولة

- المخزونات الجارية ————— قيم الإستغلال

- حسابات الغير ————— قيم قابلة للتحقيق

- الحسابات المالية وما شابهها ————— قيم جاهزة

أما الخصوم فتصبح كما يلي:

- رؤوس الأموال الخاصة ————— أموال خاصة

- الخصوم الغير جارية ————— ديون طويلة الأجل

-الخصوم الجارية ————— ديون قصيرة الأجل

ومنه تصبح لدينا الميزانيات التالية:

الجدول رقم(02): الميزانية المالية لسنة 2018

الأصول	2018	الخصوم	2018
أصول ثابتة	33330005.24	أموال خاصة	9245796.47
تشبيكات عينية أخرى	33330005.24	رأس المال	5000000
		النتيجة الصافية	4245796.47
أصول متداولة	10106400.02	ديون طويلة الأجل	3000000
		ديون مالية	3000000
قيم الإستغلال	103709.50	ديون قصيرة الأجل	31190608.79
مخزونات قيد الإنجاز	103709.50	موردون وحسابات ملحقة	2877733.30
		ضرائب	506170.07
		ديون أخرى	27806705.42
قيم قابلية للتحقيق	1745274.69		
زبائن	1745274.69		
قيم جاهزة	8257415.83		
خزينة	8257415.83		
مجموع الأصول	43436405.26	مجموع الخصوم	43436405.26

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الملحق (1) و الملحق (2).

جدول(03): الميزانية المالية لسنة 2019

الأصول	2019	الخصوم	2019
الأصول الثابتة	28273542.60	الأموال الخاصة	11372756.84
تثبيات عينية	28273542.60	رأس مال	5000000
الأصول متداولة	18992158.15	النتيجة الصافية	6372756.84
قيم الإستغلال	76301	ديون طويلة الأجل	-
مخزونات قيد التنفيذ	76301		
قيم قابلية للتحقيق	4856526.27	ديون قصيرة الأجل	35892943.91
الزبائن	4856526.27	موردون وحسابات ملحقه	2605770.23
		ضرائب	1040493.52
		ديون أخرى	32246680.16
قيم جاهزة	14059330.88		
خزينة	14059330.88		
مجموع الأصول	47265700.75	مجموع الخصوم	47265700.75

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الملحق (1) والملحق (2).

من خلال ما قدمناه نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنتين 2018 - 2019 فيكون لدينا ما يلي:

الجدول رقم(04): الميزانية المالية المختصرة للأصول للسنتين 2018- 2019

السنوات	2018	2019		
الأصول	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
أصول ثابتة	33330005.24	%77	28273542.6	%60
أصول متداولة	10106400.02	%23	18992158.15	%40
قيم الإستغلال	103709.50		76301.00	
قيم قابلة للتحقيق	1745274.69		4856526.27	
قيم جاهزة	8257415.83		14059526.27	
مجموع الأصول	43436405.26	%100	47265700.75	%100

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الملحق(1).

الجدول(05): الميزانية المالية المختصرة للخصوم لسنتين 2018- 2019.

السنوات	2018	2019		
الخصوم	المبالغ	النسب	المبالغ	النسب
أموال الخاصة	9245796.47	%21	11372756.84	%24
ديون. ط. الأجل	3000000	%7	35892943.52	%76
ديون. ق. الأجل	31190608.79	%72		
مجموع الخصوم	43436405.26	%100	4726570036	%100

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الملحق(2).

2- عرض جدول الارصد الوسيطة للتسيير

جدول رقم (06): دراسة الارصدة الوسيطة للتسيير

البيان	2018	2019
إنتاج السنة المالية	102518253.37	115860760.94
قيمة التغير	–	13342507.57
نسبة التغير	–	%13.07
إستهلاك السنة المالية	88103320.63	96478104.79
قيمة التغير	–	8374784.16
نسبة التغير	–	%9.5
القيمة المضافة للإستغلال	14414932.74	19382656.15
قيمة التغير	–	4967723.41
نسبة التغير	–	%34.46
إجمالي فائض الإستغلال	6765812.39	10276298.97
قيمة التغير	–	3510486.58
نسبة التغير	–	%51.88
النتيجة العملياتية	(2534823.90)	(3789967.13)
قيمة التغير	–	1255143.23
نسبة التغير	–	%49.51

النتيجة المالية	-	-
قيمة التغير	-	-
نسبة التغير	-	-
النتيجة العادية قبل الضريبة	(2520015.92)	(3789967.13)
قيمة التغير	-	(269951.21)
نسبة التغير	-	%50.39
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	4245796.47	6486331.84
قيمة التغير	-	2240535.37
نسبة التغير	-	%52.77
النتيجة الصافية للسنة المالية	4245796.47	6372756.84
قيمة التغير	-	2126960.37
نسبة التغير	-	%50.09

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على الملحق(3).

- حساب قيمة التغير لسنتي (2018-2019) = إستهلاك السنة المالية 2019 - إستهلاك السنة المالية 2018

- نسبة التغير تحسب كما يلي:

• نسبة التغير لسنتي (2018 - 2019) = إستهلاك السنة المالية 2019 - إستهلاك السنة المالية 2018.

الفرع الثاني: تحليل النسب المالية

1- نسب التمويل

• نسبة التمويل الدائم

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الجدول رقم(07): حساب نسبة التمويل الدائم

البيان السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الدائم
2018	12245796.47	33330005.24	0.36
2019	11372756.84	28273542.6	0.40

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة.

$$\text{الديون طويلة الأجل} + \text{الأموال الخاصة} = \text{الأموال الدائمة}$$

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الدائم في سنة تسجل ارتفاع خلال 2019 مقارنة بسنة 2018، وهذا يعني ان المؤسسة لها رأس مال عامل خلال هذا السنة فالمؤسسة تمول تنبيتها بالأموال الدائمة كما أن لها هامش امان يمكنها من تغطية جزء من أصولها الثابتة.

• نسبة التمويل الذاتي

$$\text{نسبة التمويل ذاتي} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

جدول (08): حساب نسبة التمويل الذاتي

البيان السنوات	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	نسبة التمويل الذاتي
2018	9245796.47	33330005.24	0.27
2019	11372756.84	28273542.6	0.40

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن نسبة التمويل الذاتي في سنتي (2018 - 2019) أقل من الواحد وهذا يدل على أن المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة إضافة إلى الديون قصيرة الأجل.

• نسبة الاستقلالية المالية

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

جدول رقم (09): حساب نسبة الاستقلالية المالية

البيان السنوات	الأموال الخاصة	مجموع الديون	نسبة الإستقلالية المالية
2018	9245796.47	34190608.79	0.27
2019	11372756.84	35892934.52	0.31

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن خلال سنة 2019 نسبة الإستقلالية المالية ارتفعت مقارنة مع سنة 2019 لكنها أقل من الواحد وهذا دليل على أن المؤسسة اعتمدت على الديون بنسبة كبيرة لتسديد ديونها.

• نسبة قابلية السداد

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم(10): حساب قابلية السداد

البيان السنوات	مجموع الديون	مجموع الأصول	نسبة قابلية السداد
2018	34190608.79	43436405.26	0.78
2019	35892943.52	47265700.75	0.75

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن نسبة قابلية السداد خلال سنتين (2018- 2019) إرتفعت إلى أكثر من 0.5 وهذا يدل على أن المؤسسة واجهت عجز في تسديد ديونها مما دفعها إلى زيادة في الاقتراض.

2- نسب السيولة

• نسبة السيولة العامة

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

الجدول(11): حساب نسبة السيولة العامة

البيان السنوات	الأصول المتداولة	ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة العامة
2018	10106400.02	31190608.79	0.32
2019	18992158.15	35892943.52	0.52

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن النسبة تقل عن الواحد وهذا يدل على أن الأصول المتداولة لا تغطي ديون قصيرة الأجل لهذا فإن المؤسسة غير قادرة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل.

• نسبة السيولة المختصرة

$$\text{القيم الجاهزة} + \text{القيم قابلة للتحقيق} = \text{نسبة السيولة المختصرة} \\ \text{الديون قصيرة الأجل}$$

الجدول (12): يبين حساب السيولة المختصرة

البيان السنوات	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة	ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة المختصرة
2018	10002690.52	31190608.79	0.32
2019	18916052.54	35892943.52	0.52

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن النسبة السيولة المختصرة خلال السنتين (2018- 2019) نسبة مثلى، فإن المؤسسة قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم قابلة لتحقيق والقيم الجاهزة.

• نسبة السيولة الفورية

$$\text{القيم الجاهزة} \\ \text{الديون قصيرة الأجل} = \text{نسبة السيولة الفورية}$$

الجدول (13): حساب السيولة الفورية

البيان السنوات	القيم الجاهزة	ديون قصيرة الأجل	نسبة السيولة الفورية
2018	5257415.83	311906008.79	0.26
2019	14059526.27	35892943.52	0.39

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق:

نلاحظ أن النسبة جيدة بالنسبة للمؤسسة خلال السنتين (2018- 2019) بالرغم من تجاوزها للنسبة المثلى خلال سنة 2019، ففي هذه الحالة المؤسسة تستطيع تسديد ديونها قصيرة الأجل بالقيم الجاهزة.

3- نسب المردودية:

• مردودية الأموال الخاصة:

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

الجدول رقم(14): نسبة مردودية الأموال الخاصة

البيان السنوات	النتيجة الصافية	الأموال الخاصة	نسبة المردودية الأموال الخاصة
2018	4245796.47	9245796.47	0.45
2019	6372756.84	11372756.84	0.56

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: من خلال النتائج المتحصل عليها نلاحظ أن كل دينار واحد مستعمل من الأموال الخاصة يغطي النتيجة الصافية قدرها (0.45،2018) و (0.56،2019).

- نسبة مردودية النشاط

$$\text{نسبة المردودية النشاط} = \frac{\text{النتيجة الإجمالية}}{\text{رقم الأعمال}}$$

جدول(15): نسبة مردودية النشاط

البيان السنوات	النتيجة الإجمالية	رقم الأعمال	نسبة مردودية النشاط
2018	4245796.47	102602853.37	0.04
2019	6372756.84	115860760.94	0.05

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على نتائج المؤسسة

التعليق: تمثل هذه النسبة العائد من عملية الإستغلال فكل دينار يحقق نتيجة إجمالية تقدر ب (0.04، 0.05) على التوالي.

4-نسبة النشاط:

-معدل دوران مجموع الأصول:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم(16): حساب معدل دوران مجموع الأصول

البيان السنوات	رقم الاعمال	مجموع الأصول	معدل دوران مجموع الأصول
2018	102602853.37	43436405.26	2.36
2019	115860760.94	47265700.75	2.45

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: يقدر معدل دوران إجمالي الأصول للمؤسسة ب 2.36 يعني أن كل دينار مستثمر في المؤسسة في سنة 2018 يولد 2.36 دينار من مبيعات هذا يدل كفاءة المؤسسة في إدارة ممتلكاتها، أما بالنسبة لسنة 2018 يقدر معدل 2.45 هذا يعني إرتفاع في كفاءة الإدارة خلال السنة.

-معدل دوران الأصول الثابتة:

جدول (17): حساب معدل دوران الأصول الثابتة

البيان السنوات	رقم الأعمال	الأصول الثابتة	معدل دوران الأصول الثابتة
2018	102602853.37	33330005.24	3.07
2019	115860760.94	28273542.6	4.09

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: بالنسبة لهذا المعدل قدرة الأصول الثابتة على خلق المبيعات فالنسبة لسنة 2018 يقدر معدل 3.07 هذا يعني أن كل دينار مستثمر من الأصول الثابتة يولد ب3.07 هذا يدل على كفاءة إدارة المؤسسة في استغلال أصولها الثابتة.

أما خلال سنة 2019 قدر ب4.09 وهذا راجع إلى أن الأداء التشغيلي للمؤسسة في إرتفاع.

معدل دوران الأصول المتداولة:

$$\text{معدل دوران الأصول المتداولة} = \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{الأصول المتداولة}}$$

الجدول رقم(18): حساب معدل دوران الأصول المتداولة

البيان السنوات	رقم الأعمال	الأصول المتداولة	معدل دوران الاصول المتداولة
2018	102602853.37	10106400.02	10.15
2019	115860760.94	18992158.15	6.10

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق:

يتراوح معدل دوران الأصول المتداولة بين 10.15، 6.10 وهو معدل مرتفع جدا وهذا راجع إلى حسن تسيير مخزونات.

4- نسب الهيكلية

• نسبة هيكلية الأصول

$$\text{نسبة هيكلية الأصول الثابتة} = \frac{\text{أصول ثابتة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

جدول(1): يبين نسبة هيكله الأصول

البيان السنوات	الأصول الثابتة	مجموع الأصول	نسبة هيكله الأصول الثابتة
2018	33330005.24	43436405.26	0.76
2019	28273542.60	47265700.75	0.59

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول ان نسبة هيكله الأصول الثابتة في حدود 76% سنة 2018 مقارنة بسنة 2019 وذلك راجع الى مدى توازن السيولة.

- نسبة هيكله الأصول المتداولة:

$$\text{نسبة هيكله الأصول المتداولة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول(20): حساب نسبة هيكله الأصول المتداولة

البيان السنوات	الأصول المتداولة	مجموع الأصول	نسبة هيكله الأصول المتداولة
2018	10106400.02	43436405.26	0.23
2019	18992158.15	47265700.75	0.40

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: من النتائج المتحصل عليها خلال السنتين 2018، 2019 على التوالي (0.23، 0.40) والتي تعبر على أهمية الأصول المتداولة بالنسبة للأصول الثابتة، ويمكن القول أن مادامت هذه النسبة أقل من 0.5 فهي تدل على المؤسسة ليست في حالة جيدة، وهذا راجع الى ان حركة الأصول المتداولة بطيئة.

• هيكله الخصوم

- نسبة هيكله الأموال الدائمة

$$\text{نسبة هيكله الأموال الدائمه} = \frac{\text{أموال الدائمه}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

الجدول رقم(21): حساب نسبة هيكله الأموال الدائمه

البيان السنوات	أموال دائمه	مجموع الخصوم	نسبة هيكله الأموال الدائمه
2018	12245796.47	43436405.26	0.28
2019	11372765.84	47265700.75	0.24

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول في 2018 النسبة في حدود 28% ثم بدأت بالانخفاض وهذا راجع لتراجع الأموال الدائمه.

-نسبة هيكله الديون طويله الأجل

$$\text{نسبة هيكله الديون طويله الأجل} = \frac{\text{ديون طويله الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

الجدول رقم(22): حساب نسبة هيكله الديون طويله الأجل

البيان السنوات	ديون طويله الأجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكله د.ط.أ
2018	3000000	43436405.26	0.06
2019	0.00	47265700.75	حالة عدم التعيين

المصدر: من إعداد الطالبات بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق: حالة عدم تعيين لا يمكن حلها .

-نسبة هيكله الديون قصيرة الأجل

$$\text{ديون قصيرة الأجل} = \frac{\text{نسبة هيكلية قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}}$$

الجدول رقم (23): نسبة هيكلية الديون قصيرة الأجل

البيان السنوات	ديون قصيرة الأجل	مجموع الخصوم	نسبة هيكلية د.ق.أ.
2018	31190608.79	43436405.26	0.72
2019	35892943.91	47265700.75	0.75

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة هيكلية ديون طويلة الأجل في تطور طفيف وهذا راجع إلى أن المؤسسة تلجأ إلى أموال أجنبية للتمويل جزء من استثماراتها.

الفرع الثالث: تحليل الميزانية عن طريق مؤشرات التوازن المالي

أولاً: رأس المال العامل

$$\text{الأموال الثابتة} - \text{الأموال الدائمة} = \text{رأس المال العامل الدائم}$$

1- رأس المال العامل الدائم:

$$\text{الأصول ثابتة} - \text{الأموال الدائمة} = \text{رأس المال العامل الدائم}$$

جدول رقم (24): حساب رأس المال العامل الدائم

البيان السنوات	الأموال الدائمة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الدائم
2018	12245796.47	33330005.24	(21084208.77)
2019	11372765.84	28273542.6	(16900785.76)

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم سالب خلال سنتين 2018 - 2019 وهذا يعني أن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة ومنه المؤسسة لا تحقق توازن مالي.

2- رأس المال العامل الخاص:

الأصول الثابتة - الأموال الخاصة = رأس المال العامل الخاص

الجدول (25): حساب رأس المال العامل الخاص

البيان السنوات	الأموال الخاصة	الأصول الثابتة	رأس المال العامل الخاص
2018	9245796.47	33330005.24	(24084208.77)
2019	11372756.84	28273542.6	(16900785.76)

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس مال العامل الخاص خلال سنتين 2018 - 2019 سالب وهذا يدل على أن المؤسسة لا تقوم بتغطية أصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة.

3- رأس المال الإجمالي:

قيم جاهزة + قيم الإستغلال + قيم قابلة للتحقيق = رأس المال العامل الإجمالي

الأصول المتداولة = رأس المال العامل الإجمالي

جدول (26): حساب رأس المال العامل الإجمالي

البيان السنوات	قيم الإستغلال	قيم قابلة للتحقيق	قيم الجاهزة	رأس المال العامل الإجمالي
2018	103709.5	1745274.69	8257415.83	10106400.02
2019	76301	4856526.27	14059330.88	18992158.15

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الإجمالي موجب خلال السنتين وهو في إرتفاع نظرا لارتفاع القيم الجاهزة في سنة 2018 - 2019.

4- رأس المال العامل الأجنبي:

مجموع الديون = رأس المال العامل الأجنبي

الديون قصيرة الأجل + الديون طويلة الأجل = رأس المال العامل الأجنبي

الجدول رقم (27): حساب رأس المال العامل الأجنبي

البيان السنوات	ديون طويلة الأجل	د قصيرة الأجل	رأس المال العامل الأجنبي
2018	3000000	31190608.79	34190608.79
2019	0.00	35892943.91	35892943.91

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن رأس المال العامل الأجنبي في تزايد خلال السنتين هذا راجع إلى ارتفاع ديون قصيرة الأجل.

ثانيا: إحتياجات رأس المال العامل

إحتياجات رأس المال العامل = (أصول متداولة - قيم قابلة لتحقيق) - (د.ق.أ - تسبيقات بنكية)

إحتياجات رأس المال العامل = (قيم الإستغلال + قيم قابلة لتحقيق) - (د.ط.أ - تسبيقات بنكية)

موارد التمويل - إحتياجات التمويل = إحتياجات رأس المال العامل

الجدول رقم(28): حساب إحتياجات رأس المال العامل

البيان	قيم قابلة للإستغلال	قيم قابلة للتحقيق	ديون قصيرة الأجل	تسبيقات بنكية	إحتياجات رأس المال العامل
2018	103709.5	1745274.69	31190608.79	-	(298341624.6)
2019	76301	4856526.27	35892943.91	-	(30960116.64)

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن احتياج في رأس المال العامل سالب خلال السنتين وهذا يفسر أن احتياجات تمويل المؤسسة أقل من مواردها.

ثالثا: الخزينة

إحتياجات رأس المال العامل - رأس المال العامل الدائم = الخزينة

الجدول رقم(29): حساب الخزينة

البيان	رأس المال العامل الدائم	رأس المال العامل	الخزينة
السنوات			
2018	(21084208.77)	(298341624.6)	277257415.83
2019	(16900785.76)	(30960116.64)	14059330.88

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على وثائق المؤسسة

التعليق: نلاحظ أن الخزينة موجبة خلال السنتين وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة ليست في صالح المؤسسة وعليه يجب استغلال هذا الفائض من الأموال في المشاريع الاستثمارية أو توظيفها في البنوك.

خلاصة:

مما جاء في هذا الفصل وبالتحديد المبحث الأول والمبحث الثاني تم التطرق الى مختلف المفاهيم الأساسية حول تقييم الأداء بالإضافة الى أهم المؤشرات المالية المستخدمة في عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة.

من خلال ذلك توصلنا الى النتائج التالية :

. أن تقييم الأداء المالي عملية هامة تمكننا من معرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

. أن عملية تقييم الأداء المالي تتم من خلال خطوات أساسية مكملتها البعض البعض.

. ان مؤشرات المالية والنسب على موجه الخصوص من الأدوات المهمة لتقييم الأداء وقدرتها على مواجهة التزاماتها المستحقة عليها حاليا ومستقبلا لأنها أداة من أدوات التحليل المالي الذي يعد البداية لقياس الأداء والنهاية في تقييمه.

وفي المبحث الثالث حاولنا اسقاط ما تطرقنا اليه في الجانب النظري على الدراسة التطبيقية لمؤسسة مطاحن التاج الذهبي وذلك استنادا على الوثائق و المعلومات مطاحن التاج الذهبي لسنة الدراسية (2020.2021) من أجل تحقيق النسب المالية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة:

من خلا دراستنا لموضوع فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية حيث يمكن القول بأن تقييم الأداء المالي من أهم المحاور الأساسية الذي يعتبر ركيزة هامة والتي يمكن من خلاله تشخيص وضعية المؤسسة مراقبة نشاطها واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة لتحقيق الأهداف المسطرة ومن هنا كانت اشكالياتنا كالتالي:

اختيار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تعتبر الفرضية الأولى محققة الى المدى البعيد حيث أن استخدام أدوات التحليل المالي تساهم في الكشف عن نقاط القوة والضعف للمؤسسة.

الفرضية الثانية: بافتراض أن عملية تقييم الأداء المالي تتطلب توفير البيانات والقوائم المالية المستخدمة في أدوات التحليل المالي (بيانات موجودة داخل القوائم المالية يمكن من خلالها حساب مؤشرات التوازن المالي ونسب السيولة ونسب النشاط) لمراقبة نشاط المؤسسة وفعالية هذه الأدوات في تقييم الوضع المالي وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

الفرضية الثالثة: باعتبار أن أدوات التحليل المالي تتحدث حسب حاجة متخذ القرار إلى تقييم سياسة معينة تساعده في اتخاذ القرارات من أجل تحديد الأهداف المسيطرة للمؤسسة وذلك من خلال دراستنا قمنا باستخدام تحليل الميزانية المالية وجدول حسابات النتائج لتقييم إنشاء ثروة وتم اختيار النسب المالية لتقييم مردودية المؤسسة ومراقبة نشاطها واتخاذ القرارات الصحيحة التي تخدم الأهداف وهو ما يثبت صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة:

نتائج البحث النظري:

- يعتبر التحليل المالي وظيفة فعالة في تشخيص واعطاء صورة واضحة حول أداء المؤسسة ما من أجل الوقوف على الفعلية لها للمحافظة عليها ومعالجتها في الاطار المستقبلي.

- تتمثل عملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة في تقييم انشطتها لمعرفة نقاط القوة والضعف والوضع الذي تسري فيه المؤسسة في نهاية الفترة من الزمن.

- مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية تعتبر من أهم الأدوات المعتمدة لتحليل وتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

- يتحقق التوازن المالي إذا استطاعت المؤسسة توفير موارد دائمة لتغطية الأصول الثابتة التي لا يمكن تحويلها الى سيولة خلال الدورة.

نتائج البحث التطبيقي:

- ضرورة تقييم الأداء المالي من خلال أدوات التحليل المالي لكي يستطيع المحلل تقييم الوضعية المالية بكل مصداقية.

- استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم فعالية الأداء المالي يوضح لنا نقاط القوة ونقاط الضعف ومن خلاله تستطيع المؤسسة اتخاذ القرارات.

- رأس المال العامل سالب خلال السنتين (2018-2019) تعتبر سالبة لأن المؤسسة لا تستطيع تمويل كل احتياجاتها بمواردها.

- الخزينة موجبة وهذا يدل على وجود سيولة مجمدة.

- المؤسسة لا تتمتع بالاستقلالية المالية والاقتصادية ولا على التوازن المالي السليم وهذا ما يدل على أن الموارد غير مغطاة بالاستخدامات مما يعرضها للخطر في المستقبل.

الاقترحات والتوصيات:

- على المؤسسة القيام بتطهير حسابات الميزانية، وإعادة تقييم استثماراتها، لإعطاء عن الوضعية المالية مصداقية للمؤسسة.

- يجب على المؤسسة الحرص على تحقيق نتيجة مالية جيدة لأن ذلك يؤثر إيجابيا على ربحيتها.

- الحرص على تقييم ورقابة نشاط المؤسسة بشكل دوري ومنتظم، إذ كثيرا ما تحدث تغيرات سواء قبل إعداد الميزانية أو بعدها تجعل الحكم على أداء المؤسسة حكم وقتي مرهون بهذه اللحظة الزمنية.

- على المؤسسة الاعتماد على ديون طويلة الأجل.

- يجب أن تتكامل النسب المالية في منظومة الواحدة لإعطاء صورة حقيقية عن المؤسسة لأن الاختصار على مجموعة واحدة أو عدة نسب يكون مضلل.

آفاق الدراسة:

- أهمية التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية للأطراف ذات مصلحة.
 - استخدام التحليل المالي الحديث في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية.
 - تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات المالية.
 - أثر مصداقية معلومات القوائم المالية في تقييم أداء المؤسسة.
- (نرجو من الله عز وجل أن نكون قد وفقنا من اختيار و الدراسة هذا الموضوع).



قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب:

- 1- أيمن الشطي و عامر شقر، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البلدية للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
- 2- إبراهيم شريفات خلدون، إدارة تحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان، 2001.
- 3- إلياس بن ساسي وقرشي يوسف، التسيير المالي دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية،
- 4- إسماعيل عويس مصطفى ، تحليل القوائم المالية في البنوك التجارية، معهد الدراسات المصرفية، مصر ، 1998. 2011.
- 5- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.
- 6- بوشاشي بوعلام، المنير في التحليل المالي وتحليل الاستغلال، دار الطباعة للنشر والتوزيع، بلد النشر، 1999.
- 7- جمال توفيق، مذكرات في التحليل المالي، دار النهضة العربية، مصر، 1996.
- 8- حسين لهيبي وعثمان يخلف، التحليل المالي في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، دون ذكر سنة النشر.
- 9- خالد توفيق الشمري، التحليل المالي والإقتصادي، دار وائل للنشر، عمان، 2010.
- 10- خالص صافي صالح، تقنيات تسيير ميزانيات المؤسسة الاقتصادية المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1990.
- 11- رشاد العصار وآخرون، الإدارة والتحليل المالي، دار البركة للنشر والتوزيع، عمان، 2011.

- 12- زياد رمضان، أساسيات التحليل المالي، دار وائل للنشر، الأردن، 1989.
- 13- شعيب شنوف، التحليل المالي طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2015.
- 14- عبد الستار صباح ومسعود جايد مشكور العامري، الإدارة المالية أثر نظرية وحالات عملية، دار وائل، البصرة، الطبعة الثانية، 2007.
- 15- عبد الغفار حنفي، الإدارة المالية، الدار الجامعية، جامعة الإسكندرية، مصر، 1990.
- 16- علي خلف عبد الله، التحليل المالي على الأداء وكشف الانحرافات، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، الطبعة الأولى، 2015.
- 17- مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون، الجزائر، 2004.
- 18- محمد إبراهيم عبد الرحيم، إقتصاديات الإستثمار والتمويل والتحليل المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2008.
- 19- محمد الفيومي، مراجعة النظم المحاسبية المستخدمة للحاسب، دار الإشعاع للنشر والتوزيع، الأردن، 2003.
- 20- محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
- 21- محمد عقل مفلح، مقدمة في الغدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، بدون بلد نشر، 2006.
- 22- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية، التحليل المالي للمشروعات والأعمال، دار الجامعية، الإسكندرية، 2005.

- 23- محمد مطر، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني والأساليب والأدوات و الإستخدامات العملية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
- 24- مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2006.
- 25- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية (مدخل تحليلي معاصر)، المكتب العربي الحديث، الطبعة الخامسة، الإسكندرية، 2003.
- 26- منير شاكر محمد، التحليل المالي، مدخل صناعة القرارات، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الثانية، 2005.
- 27- نعيم نمر داوود، التحليل المالي بإستخدام برنامج إكسال، دار البلدية ناشرون وموزعون، عمان، 2012.
- 28- وليد ناجي الحياي، الإتجاهات المعاصرة للتحليل المالي، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
- 29- يوسف مامش وناصر دادي عدون، أثر التشريع على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية العامة، الطبعة الأولى، 2008.

ثانيا: الرسائل والمذكرات:

أ-الدكتوراء:

- 1- محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثليه الهيكل المالي للمؤسسة الإقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراء في العلوم الاقتصادية، جامعة خيضر، بسكرة.

ب- الماستر:

- 1- أمال حابس، دور التحليل المالي في تقييم أداء المالي في الشركات التأمين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تأمينات، قسم علوم إقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2013.
- 2- اليمين سعادة، إستخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الاقتصادية وترشيد قراراتها، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.
- 3- بشرى العمري وحنان ماني، دور التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم مالية ومحاسبية، كلية علوم إقتصادية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2018.
- 4- بشرى عزوز، مساهمة المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، محاسبة وجباية معمقة، تخصص مالية ومحاسبة، كلية علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بوضياف، المسيلة، 2019.
- 5- توفيق سميح ومحمد الأغوات، دور المؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لشركة البوتاس العربية، رسالة لإستكمال حصول على درجة الماجستير، تخصص محاسبة، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة الإسراء، عمان، الأردن، 2015.
- 6- زوينة بوعزيز، فعالية التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص تدقيق ومراقبة التسيير، قسم محاسبة والمالية،
- 7- زينب بوشناق وجهاد شرقي، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية مؤسسة، قسم علوم مالية ومحاسبية، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2017-2018.

- 8- عبد الوافي دحماني و عبد الرحيم عينوش، تقييم الأداء المالي في شركة التأمين، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2019.
- 9- عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية (قياس وتقييم)، مذكرة نيل شهادة الماجستير، تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، علوم التسيير، كلية الحقوق العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002.
- 10- عيسى سيهام و عيسى يونس، تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص إدارة أعمال المؤسسات، قسم علوم التسيير، كلية علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2017.
- 11- فؤاد أيهم، تحليل القوائم وفق النظام المحاسبي المالي، مذكرة مكملّة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص مالية وبنوك، قسم علوم التسيير، كلية علوم إقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015.
- 12- لويّزة طير و فريال سايعي، فعالية التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة لنيل هادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم محاسبة ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، 2015.
- 13- مسعودة بوقرة و سعاد جغام، دور التحليل المالي بالمؤشرات المالية في تقييم الأداء المالي لمؤسسة الاقتصادية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص إدارة مالية، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2016.
- 14- ياسمين بوراس ، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الفندقية للجنوب، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر الأكاديمي، تخصص مالية ومحاسبة، قسم علوم التسيير، كلية علوم إقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي، مرباح، ورقلة، 2012.

15- ورده أوعمران، التحليل المالي في ظل النظام المحاسبي، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص محاسبة وتدقيق، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محند أولحاج، البويرة، 2014-2015.

16- وناسه أوراغ، أثر التحليل المالي على أداء المؤسسة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص فحص محاسبي، قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015-2016.

ثالثا: مجلات:

1- محمود عزت و أيمن هشام عزريل، دور التحليل في مسار المؤسسة الاقتصادية، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد 49، 2016.

رابعا: مطبوعات:

1- ليلي عبد الرحيم، مطبوعة التسيير المالي، تخصص محاسبة وجباية معمقة، قسم علوم التسيير، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة خلدون.

رابعا: مداخلات:

1- نصر الدين بن نذير، أيوب شلال، لوحة القيادة كأداة لتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مداخلة في مؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الإبداع، جامعة البليدة، الجزائر، 2017/04/25.

الملاحق

الملحق (1): ميزانية الأصول لسنة 2018 - 2019

شركة تضامن مصباحي وشركائه. مطاحن التاج الذهبي الطحانة المنطقة الصناعية كوينين ولاية				
31/12/19 المالية المقفلة في				
اصول	2019			2018
	الإجمالي	الإهلاكات	الصافي	الصافي
الأصول الغير الجارية				
فارق بين الإقتناء-المنتوج الإيجابي أو السلبي				
تتبيات المعنوية				
تتبيات عينية				
أراضي				
مباني	349,669.30	349,669.30	0.00	
تتبيات عينية أخرى	#####	#####	28,273,542.60	33,330,005.24
تتبيات ممنوح امتيازها				
تتبيات يجري امتيازها				
تتبيات مالية				
سندات موضوعة موضع معادلة				
مساهمات أخرى وحسابات دائنة ملحقة بها				
سندات أخرى مثبتة				
قروض وأصول مالية أخرى غير جارية				
ضرائب ووجبة على				
مجموع الأصول الغير الجارية	#####	#####	28,273,542.60	33,330,005.24
أصول جارية				
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ	76,301.00		76,301.00	103,709.50
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة				
الزبائن	4,856,526.27		4,856,526.27	1,745,274.69
المدينون الآخرون				
الضرائب وما شبهها				
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة				
الموجودات وما شبهها				
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الآ				
الخزينة	#####		14,059,330.88	8,257,415.83
مجموع الأصول الجارية	#####	0.00	18,992,158.15	10,106,400.02
المجموع العام للأصول	#####	#####	47,265,700.75	43,436,405.26

الملحق (2): ميزانية الخصوم لسنة 2018-2019

شركة تضامن مصباحي وشركائه. مطاحن التاج الذهبي الطحانة المنطقة الصناعية كوينين ولاية			
	السنة المالية المقفلة في	31/12/19	
الخصوم	2019	2018	ملاحظة
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره	5,000,000.00	5,000,000.00	
رأس مال غير مستعان به			
علاوات واحتياطات-احتياطات مدمجة			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة صافية-نتيجة صافية حصة المجمع	6,372,756.84	4,245,796.47	
رؤوس أموال أخرى / ترحيل من جديد			
حصة الشركة المدمجة			
حصة ذوي الأقلية			
المجموع ١	11,372,756.84	9,245,796.47	
الخصوم الغير جارية			
قروض وديون مالية		3,000,000.00	
ضرائب (مؤجلة ومرصود لها)			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم الغير جارية	0.00	3,000,000.00	
الخصوم الجارية			
مورد وحسابات ملحقه	2,605,770.23	2,877,733.30	
ضرائب	1,040,493.52	506,170.07	
ديون أخرى	32,246,680.16	27,806,705.42	
خزينة سلبية			
مجموع الخصوم الجارية	35,892,943.91	31,190,608.79	
مجموع عام للخصوم	47,265,700.75	43,436,405.26	

الملحق (3): جدول حسابات النتائج 2018-2019

شركة تضامن مصباحي وشركائه. مطاحن التاج الذهبي الطحانة المنطقة الصناعية كوينين ولاية			
	31/12/19	31/12/18	31/12/17
ملاحظة	2019	2018	2017
رقم الأعمال	115,860,760.94	102,602,853.37	
تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد الصنع		-84,600.00	
الإنتاج المثبت			
إعانات الإستغلال			
إنتاج السنة المالية	115,860,760.94	102,518,253.37	
المشتريات المستهلكة	94,456,334.18	85,987,891.81	
الخدمات الخارجية والإستهلاكات الأخرى	2,021,770.61	2,115,428.82	
استهلاك السنة المالية	96,478,104.79	88,103,320.63	
القيمة المضافة للإستغلال	19,382,656.15	14,414,932.74	
أعباء المستخدمين	7,650,080.91	6,647,165.18	
الضرائب والرسوم والمدفوعات المشابهة	1,456,276.27	1,001,955.17	
الفائض الإجمالي عن الإستغلال	10,276,298.97	6,765,812.39	
المنتجات العملية الأخرى	2,766,495.51	4,000,000.00	
الأعباء العملية الأخرى			
مخصصات للإهلاك والمؤونات	6,556,462.64	6,534,823.90	
استنداس عن			
النتيجة العملية	-3,789,967.13	-2,534,823.90	
المنتجات المالية		14,807.98	
الأعباء المالية			
النتيجة المالية	0.00	14,807.98	
النتيجة العادية قبل الضرائب	-3,789,967.13	-2,520,015.92	
الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية			
الضرائب المؤجلة حول النتائج العادية			
مجموع منتجات الأنشطة العادية	118,627,256.45	106,533,061.35	
مجموع أعباء الأنشطة العادية	112,140,924.61	102,287,264.88	
النتيجة الصافية للأنشطة العادية	6,486,331.84	4,245,796.47	
العناصر الغير عادية المنتجات يطلب بيانها			
العناصر الغير عادية الأعباء يطلب بيانها	113,575.00		
النتيجة الغير عادية	-113,575.00	0.00	
النتيجة الصافية للسنة المالية	6,372,756.84	4,245,796.47	
حصة الشركات الموضوعة موضع المعادلة في النتيجة الصافية			
النتيجة الصافية للمجموع المدمج ١			
ومنها حصة ذوي الأقلية ١			
حصة الجمع			